

المركز القانوني لهيئة الرقابة الادارية  
واختصاص اعضائها باعمال  
الضبط القضائي والتحقيق

الدكتور  
محمد محمود التلخيط  
المصامى بالنقض  
رئيس قسم القانون الجزائي بجامعة حلب سابقا

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي  
الادارة : ١١ شارع جواد حسنى  
ص.ب. ١٣٠ القاهرة ت: ٣٩٢٥٥٢٣





المركز القانوني لهيئة الرقابة الادارية  
واختصاص اعضائها باعمال  
الضبط القضائي والتحقيق

الدكتور  
محمد محمود الشحيد  
المامي بالنقض  
رئيس قسم القانون الجزائي بجامعة حلب سابقا

١٤١٣هـ / ١٩٩٢م

ملتزم الطبع والنشر  
دار الفكر العربي  
الادارة : ١١ شارع جواد حنيني  
من ٠ ب. ١٢٠ القاهرة ت : ٣٩٢٥٠٢٢٣

General Organization Of the Alexandria  
Library (GOAL)

*Library Alexandria*

٣٤٢,٠٦

محمد محمود سعيد .

٢٢٢٢

المركز القانوني لهيئة الرقابة الادارية :واهتمام

اعضاؤها باعمال الضبط القضائي والتحقيق / محمد محمود

سعيد . - القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٩٢ .

٦٤ ص : ٢٤ سم

يشتمل على إرجاعات ببلجيوجرافية .

١ - الرقابة الإدارية . ٢ - الضبط القضائي .

١- العنوان .

## قديم

تعاطف في السنوات الأخيرة عدد القضايا المطروحة على (قضاء الحكم) الجنائي بجرائم أسهم في الكشف عنها أعضاء الرقابة الإدارية ، وباشروا فيها خلال المرحلة السابقة على تحريك الدعوى الجنائية بها وفي مرحلة التحقيق الابتدائي أعمالا وأجراءات من أعمال وأجراءات الضبط القضائي ، وأخرى من أعمال التحقيق . ولا أشك في أن دافعا نهيليا مرتبطا بأداء الواجب كان وراء هذه الحماسة التي صبغت بطابعها أعمال أعضاء الرقابة الإدارية .

ولما كان محققا أن كل شيء إذا ما زاد عن حده انقلب إلى ضده ، فإنه يخشى أن تكون هذه الحماسة داعيا إلى مجاوزة الحد الذي ترسمه نصوص التشريع لأداء الواجب ، واستعمال السلطة ، وممارسة الحق ، وهو ما إن تحقق كان من شأنه أن يسهم في تحقق إدانته في موضع البراءة ، أو تحقق براءة في موضع الإدانة، وكلاهما أمر تتأذى به العدالة وتضار .

وقد دفعتمنى هذه الملاحظة إلى أن أنصبّ على النصوص القانونية التي تفصل في صفة أعضاء الرقابة الإدارية ، وتحدد اختصاصاتهم ، وتحكم مباشرتهم ما يرتبط بهذه الاختصاصات من أعمال وأجراءات بغية تكوين رأي شخصي في المسألة ، ثم رأيت أن أنشر ما انتهيت إليه من رأي في هذه الأوراق التي لا أعدها مؤلفا . فإن رأي قارئها أن ما عرضت عليه كان جديرا أن يعرض عليه فاني أشكر له أن أمضى معها وأنفق فيها غالي وقته ، وأما إن رأي فيها غير هذا الرأي فمته التمس قبول اعتذارى، فما كنت لأوفق بغير أمر الله .

المؤلف



## الباب الأول

### المركز القانونى لهيئة الرقابة الادارية

#### ١ - هيئة الرقابة الادارية شخصى معنوى بصلص (مرفقى)

تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ على أن : «الرقابة الادارية هيئة مستقلة تتبع رئيس المجلس التنفيذى وتشكل الهيئة من رئيس ونائب له وعدد كاف من الأعضاء» .

ومن هذا التعريف يتضح أن الرقابة الادارية تعد من قبيل ما يعرف فى لغة القانون الادارى بالمؤسسات العامة Etablissements publics وهى مرافق عامة تدار عن طريق منظمة عامة وتتمتع بالشخصية المعنوية ، ولا يتقيد اختصاص هيئة الرقابة الادارية بحدود اقليمية لحافظات أو مدن أو قرى كما هو الحال بالنسبة لأشخاص القانون العام الاقليمية ، وإنما يتقيد بالغرض الذى من أجله انشئت ، وبهذا المعنى فإنها تعد مؤسسة قومية ليس لأى من الأشخاص الاقليمية سلطة فى الاشراف عليها ، ويؤكد الصفة القومية للرقابة الادارية طبيعة ونوع الخدمات التى تتولاها وهى قومية وليست اقليمية ، وإن الجهة التى أنشأتها وتحملت نفقاتها هى الدولة .

## ٢ - النتائج المترتبة على الاقرار بالرقابة الادارية بالشخصية المعنوية

اقرت المادة الاولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ فى شأن إعادة تنظيم الرقابة الادارية بتمتعها بالشخصية المعنوية بنصها على انها «هيئة مستقلة» ، ويترتب على الاعتراف لها بهذه الشخصية واعتبارها بالتالى من اشخاص القانون العام النتائج الآتية :

- ١ - يكون لها ذمة مالية مستقلة .
- ٢ - يكون لها أهلية فى الحدود التى يعينها سند انشائها .
- ٣ - يكون لها حق التقاضى .
- ٤ - يكون لها موطن مستقل ويعتبر موطنها المكان الذى يوجد به مركز رئاستها .
- ٥ - يكون لها نائب يعبر عن ارادتها .

## ٣ - النتائج المترتبة على اجتماع صفتين فى الرقابة الادارية :

سبق القول إن الرقابة الادارية - على ما يستفاد من عبارة المادة الاولى من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية - هى مرفق عام يدار عن طريق منظمة عامة ، ويتمتع الى جانب ذلك بالشخصية المعنوية ، وهو ما يعنى أن نشاطها تتوافر فيه صفات المرفق العام ، وانه يدار بطريقة من طرق الادارة المباشرة استوجبت منح هذا المرفق الشخصية المعنوية ليتحقق له قدر كبير من الاستقلال يساعده على تحقيق اهدافه . ويترتب على الاقرار للرقابة الادارية بهذه الصفة المزدوجة النتائج الآتية :

- ١ - ان القرارات التى تصدر من الرقابة الادارية - تعد فى الاصل - قرارات ادارية ، وعمالها موظفون عموميون لا اجراء ، وأموالها أموال عامة .



- ٢ - يكون للرقابة الادارية الحق فى قبول الهبات والوصايا .
- ٣ - ترفع على الرقابة الادارية الدعاوى ، ويكون لها حق التقاضى وحق التعاقد.
- ٤ - تتحمل الرقابة الادارية وحدها المسئولية عن أفعالها الضارة .
- ٥ - يعتبر موظفو الرقابة الادارية موظفين عموميين غير أنهم يكونون مستقلين عن موظفى الدولة ، ولهذا تضمن قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية نظاما خاصا بهم يختلف الى حد كبير عن نظام العاملين المدنيين فى الدولة .

#### ٤ - خضوع الرقابة الادارية للوصاية الادارية ؛

##### La tutelle administrative

القاعدة ان استقلال المؤسسات والهيئات العامة ليس مطلقا ولكن تمارس الادارة العامة عليها رقابة من نوع رقابتها على الهيئات المحلية ، وعلى هذه القاعدة تنص المادة الأولى من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بتقريرها ان هيئة الرقابة الادارية تتبع رئيس المجلس التنفيذى (رئيس مجلس الوزراء) ، والغرض المستهدف من هذه التبعية وما تقتضيه من خضوع للوصاية هو التاكيد من عدم خروج الهيئة على قرار انشائها وعلى قيد التخصص الذى يحكم نشاطاتها وصلاحياتها باعتبار انها لم تخولها الا لتحقيق الأغراض المحددة بالأداة التى انشأتها .

ومن مقتضى هذه التبعية الاقرار بخضوع هيئة الرقابة الادارية لرقابة رئيس الوزراء ، على انه يلاحظ أن هذه الرقابة الوصائية هى رقابة لاحقة لأعمال الهيئة وانها أبسط كثيرا من الرقابة الرئاسية التى يتمتع بها الوزراء فى الإشراف على المرافق التى تدار بطريق الادارة المباشرة .

على أنه يلاحظ أنه وان كان تخصص الهيئة فى نشاطات معينة من شأنه أن

يمكن من أن يعهد بهذه النشاطات الى اشخاص متخصصين فيها كى تؤدي الهيئة واجبها على اكمل وجه فانه مع الاقرار للهيئة بنوع من الاستقلال الذى يمكنها من التصدر من الكثير من الاجراءات والأنظمة الحكومية فان هذين الاعتبارين قد يؤيدان الى اساءة استعمال الاستقلال الذى تتمتع به الهيئة وهو ما يستوجب تنظيم الوصاية الادارية عليها للتوفيق بين المصلحة العامة وحريات الأفراد من جهة واستقلال الهيئة من جهة أخرى .

## ٥ - علاقة الرقابة الادارية بكل من :

### السلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، والأفراد :

بإقرار المادة الأولى من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية بتبعية هيئة الرقابة الادارية لرئيس المجلس التنفيذى فان تبعية الهيئة للجهاز التنفيذى للدولة لم تعد مثار شك . وترتيباً على هذه التبعية نصت المواد من ٢ الى ٥ من القانون المذكور على مجموعة من الأعمال يعد بعضها من قبيل الأعمال التنفيذية بلا مراء ، كما يعد البعض الآخر من قبيل أعمال الضبط الادارى الذى يستهدف منع وقوع طائفة معينة من الجرائم نذكر منها :

١ - بحث وتحري أسباب القصور فى العمل والانتاج ، والكشف عن عيوب النظم الادارية والفنية والمالية ، واقتراح وسائل تلافيها .

٢ - متابعة تنفيذ القوانين والتأكد من صلاحية وكفاية اللوائح والقرارات والأنظمة لتحقيق أغراضها .

٣ - مد رئيس المجلس التنفيذى والوزراء والمحافظين بالبيانات والمعلومات والدراسات التى يطلبونها منها ، ومباشرة أى عمل آخر يعهد به اليها رئيس المجلس التنفيذى .

٤ - رفع تقارير بنتائج أبحاث الهيئة ودراساتها ومقترحاتها الى رئيس المجلس التنفيذي .

وفى شأن علاقة الرقابة الادارية بالسلطة القضائية فانه يلاحظ أن قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية قد خول أعضاء الرقابة الادارية مباشرة بعض أعمال الضبط القضائي فى حدود معينة وداخل نطاق يتحدد شخصيا بصفة المشتبه فيه ونوعيا فى طائفة معينة من الجرائم ووفق شروط محددة بالقانون على ما سيأتى تفصيله فى موضعه . وإذا كانت أعمال الضبط لا تعد من قبيل الأعمال القضائية فإن الاقرار لعضو الرقابة بسلطة مباشرتها لا يقتضى بالضرورة الاقرار بتبعية فى مباشرتها لاشراف النيابة العامة عملا بنص المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية<sup>(١)</sup> كذلك فإن المادة التاسعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية تجيز ندب عضو الرقابة الادارية فى مباشرة بعض الاجراءات التى لا مشاحة فى كونها من اجراءات التحقيق ، على أنه يمكن الجزم بأن تحويل الرقابة الادارية مباشرة هذه الاجراءات لا يفيد على أى نحو اعتبار هيئة الرقابة الادارية شعبة من شعب السلطة القضائية .

وأخيرا فانه فى شأن علاقة الرقابة الادارية بالأفراد يلاحظ أن الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية تنص على اختصاص الرقابة الادارية بهبحث الشكاوى التى يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الأهمال فى أداء واجبات الوظيفة ، وببحث ودراسة ما تنشره الصحافة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحى الإهمال أو سوء الإدارة أو الاستغلال ، على أن النص على اختصاص الرقابة الادارية بهذه الأمور لا يعنى تقيدها بتنفيذ ما يرد فى هذه الشكاوى والبلاغات أو التزامها بتحقيقها أو اجراء استدالات فيها وذلك لأن الرقابة

---

(١) ذلك أنه لا يتبع النيابة العامة ويخضع لاشراف النائب العام الا من منح صفة الضبط القضائي ولا يعد من هؤلاء من اكتفت الأداة التشريعية بالنص على تفويض سلطة القيام بأعمال الضبط القضائي دون النص على تفويضهم هذه الصلة .

الادارية تباشر سلطاتها واختصاصاتها في استقلال عن رغبات الأفراد بما يكون لها معه ان تحفظ مثل هذه الشكاوى والبلاغات قبل التحقق مما ورد فيها او اجراء استدالات فيها .

## الباب الثاني

### فى اختصاص أعضاء الرقابة الادارية بأعمال الضبط القضائى

#### ٦ - أعضاء الرقابة الادارية ليس لهم صفة الضبط القضائى :

يمكن الجزم بأن هيئة الرقابة الادارية لا تعد بوصفها كيانا خاصا جهة من جهات الضبط القضائى التى يكتسب أعضاؤها صفة الضبط القضائى بمجرد اكتسابهم عضويتها وكنتيجة مباشرة لاكتساب هذه العضوية ، فلم يتضمن قانونها نصا مماثلا لماورد فى المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه يكون من مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أعضاء النيابة العامة ومعاونوها . وهذا أمر مفهوم لأن الرقابة الادارية يفترض الا يباشر أعضاؤها سوى أعمال الضبط القضائى الخاص .

ومن المعلوم أن أداة تخويل صفة الضبط القضائى فى التشريع المصرى هى القانون بالنسبة لذوى الاختصاص العام وهم من حصرتهم المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية ، وهى القرار الذى يصدره وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بالنسبة لذوى الاختصاص الخاص فى شأن الجرائم التى تقع فى دوائر اختصاصهم وتكون متعلقة بأعمال وظائفهم<sup>(١)</sup> . والمعنى المستفاد من هذا أنه لا يكون للموظف صفة الضبط القضائى الخاص الا اذا نص قرار وزير العدل الصادر بالاتفاق مع الوزير المختص صراحة على تخويله هذه الصفة ، او نص على ذلك القانون أو المرسوم المعتبر فى حكم هذا القرار ، وهو ما نجد مثيلا له فى نص المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى

(١) تنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٧ على أنه فيما عدا من يكونون من مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم بحكم الفقرة الأولى تعتبر النصوص الواردة فى القوانين والراسم الاخرى بشأن تخويل بعض الموظفين اختصاص مأمورى الضبط القضائى بمطابقة قرارات صادرة من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص .

وتحديد الأرباح والتي تنص على أن : «يكون للموظفين الذين يندبهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له» ، وفي المادة ٦٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٧ بشأن البنوك والائتمان التي تنص على أن : «يكون لموظفي البنك المركزي الذين يصدر باختيارهم قرار من وزير المالية والاقتصاد بناء على طلب محافظ البنك المركزي صفة الضبطية القضائية فيما يختص بتنفيذ احكام هذا القانون واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذا له» ، وفي المادة ١٨ من القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير التي تنص على أن : «للعاملين بوزارة التجارة ومصلحة الجمارك الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي لاثبات الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون» ، وفي المادة ١٢ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي والتي تنص على أن : «يكون للعاملين بالوزارة المختصة الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأموري الضبط القضائي فيما يختص بتنفيذ احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له» ، وفي المادة ٢٥ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بشأن الجمارك التي تنص على أن : «يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار من وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم» .

وبملاحظة أن قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية لم ينص على تخويل أعضاء الرقابة الادارية صفة الضبط القضائي الخاص ، وإنما اكتفى بتقرير اختصاصهم بمباشرة بعض أعمال الضبط القضائي فإنه يكون صحيحا القول بأن أعضاء الرقابة الادارية ليس لهم صفة الضبط القضائي الخاص<sup>(١)</sup> ، وقد تكون الغاية

(١) ولهذا قالت محكمة النقض : «ان مخالفة عضو الرقابة الادارية واقعة عرض مبلغ الرشوة تتوافر به حالة التلبس التي تجهز له اعضاء اللتزم وتسليمه الى اقرب مأمور ضبط قضائي عملا بنص المادة ٢٨ من قانون الاجرامات الجنائية (نقض جنائي ١٩٧٠/١٨ - مجموعة أحكام السنة ٧١ ، ق ٧٤ ، ص ٩٤) .

المستهدفة من عدم تخويلهم صفة الضبط القضائي هي تقاضى تبعيتهم للنياية العامة وخضوعهم لاشراف النائب العام ، وهو ما يؤكده نص المادة ٦١ من القانون الذى جاء به أنه يكون لأعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبطية القضائية المقررة لبعض العمال فى دائرة اختصاصهم .

## ٧ - النتائج المترتبة على عدم تخويل أعضاء الرقابة الادارية صفة الضبط القضائي الخاص :

يترتب على الاقرار بعدم تمتع أعضاء الرقابة الادارية بصفة الضبط القضائي الخاص نتيجتان على جانب كبير من الأهمية ، اولاهما تترتب مباشرة على واقع انهم ليسوا من أعضاء الضبط القضائي وحاصلها أن الأصل العام أنه لا يجوز للنياية العامة أن تنتدب أحدا منهم للقيام ببعض أعمال التحقيق<sup>(١)</sup> ، والثانية تترتب على واقع عدم اعتبارهم من أعضاء الضبط القضائي الخاص ومفادها انهم لا يختصون من أعمال الضبط القضائي بمباشرة أعمال غير هذه التي نص قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية على تخويلهم اياها ، بحيث يعتبر ماورد من هذه الأعمال أنه قد ورد على سبيل الحصر فلا يكون لهم مباشرة غيرها تحت جزاء البطلان لعدم الاختصاص . وقد تأكد هذا المعنى فى المذكرة الايضاحية للقانون والتي جاء بها أن الرقابة الادارية قد خولت فى سبيل مباشرة اختصاصاتها بعض الاجراءات التي اشير اليها فى القانون ، وإنه قد اُجيز لها أن تجرى التحريات والمراقبة السرية وكذلك المراقبة الفردية والتفتيش بالقيود المشار اليها فى القانون ، وهى عبارة صريحة الدلالة على أن الرقابة الادارية لم تخول جميع اجراءات الضبط القضائي على ما يستفاد من كلمة «بعض» وإنما فقط ما ورد من هذه الاجراءات

---

(١) فى هذا المعنى انظر : الدكتور احمد فتحي سرور الوسيط فى قانون الاجراءات الجنائية ط سنة ١٩٨١ ، ص ٥٩٧ رقم ٣٠٦ . والدكتور محمود محمود مصطفى ، شرح قانون الاجراءات الجنائية ط ١٢ سنة ١٩٧٧ ص ٢٠٨ هامش رقم ٤ .

فى القانون ، كما أنها تبأشر هذه الأجراءات فى الحدود التى رسمها القانون ومتقيدة بما أورده من قيود .

#### ٨ - الفرق بين اختصاصات عضو الرقابة الإدارية وبين سلطاته :

ورد الباب الأول من قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية بعنوان : «الرقابة الإدارية وتكوينها واختصاصاتها» . وقد تضمن هذا الباب عشر مواد تنتهى بالمادة التاسعة مكررا المضافة بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٩ ، عرفت مادته الأولى الرقابة الإدارية ، وتناولت مواد من ٢ الى ٩ تحديد اختصاصات الرقابة الإدارية مستعملة عبارة : «تختص الرقابة الإدارية بالآتى ...» ثم أوربت المادة التاسعة مكررا الحكم العام لوظائف الرقابة الإدارية :

وفى الباب الرابع من القانون المذكور الوارد بعنوان «أحكام عامة ووقائية» نصت المادة ٦١ على أن : «يكون لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة ولن يندب عضوا بالرقابة سلطة الضبطية القضائية فى جميع أنحاء الجمهورية ولهم فى سبيل مباشرة اختصاصاتهم مزاولة جميع السلطات التى تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض العمال فى دائرة اختصاصهم» .

ويتطلب وجود نص للمادة ٦١ الخاص بسلطات أعضاء الرقابة الإدارية الى جانب النصوص المحددة لاختصاصات هؤلاء الأعضاء ، ويفترض أنها جميعها واجبة الأعمال ، يتطلب تحديد معنى كل من : لفظ «الاختصاصات» ، ولفظ «السلطات» وتحديد العلاقة بينهما لما يترتب على ذلك من آثار قانونية عملية كبيرة ، حتى اذا ما ثبت أن اللفظين معنى قانونيا واحدا كان مفاد ذلك أن لعضو الرقابة الإدارية مباشرة جميع أعمال وإجراءات الضبط القضائى المخولة لأعضائه بالقانون ، فاما اذا ثبت أن لكل منهما معنى قانونيا يختلف عن معنى الآخر فانه يكون واجبا الإقرار بأن عضو الرقابة الإدارية لا يختص بغير مباشرة أعمال



وأجراءات الضبط القضائي التي ورد ذكرها بالباب الأول من القانون دون غيرها مما يختص بها أعضاء الضبط القضائي .

والرأي عندنا أن «الاختصاص» Competence ، ويعبر عنه «بالوظيفة» Fonction أو الواجب هو أمر يتعلق أصلا بولاية شخص ذي صفة أو وظيفة معينة في مباشرة عمل قانوني معين ، أما السلطة Pouvoir فإنها شبيهة «الحق» Droit والذي يعرف بأنه «قدرة يمنحها القانون لشخص من الأشخاص في أن يقوم بعمل معين ، ويحميها تحقيقا لمصلحة يقرها»<sup>(١)</sup> ، إلا أنها تختلف عنه في أن من يملكها يكون مخولا أن يتخذ بموجبها بعض الإجراءات في مواجهة من تباشر حياله في حين يلتزم هذا بالرضوخ لها<sup>(٢)</sup> ، وأن الهدف من منحها يكون دائما تحقيق صالح عام لا شخصي على خلاف الحق الذي يستهدف منحه تحقيق صالح شخصي . وعلى هذا فإن السلطة باعتبارها «مكتة أو قدرة» إنما تكون وسيلة يملكها صاحب وظيفة أو صفة يستطيع بموجبها أو عن طريقها أداء وظيفته أو واجباته أو ما يدخل في حدود اختصاصه من أعمال . ويعني هذا أنه يتعين أن يثبت في المقام الأول أن لصاحب الوظيفة أو الصفة ولاية مباشرة عمل معين واختصاصه به ، حتى إذا ما ثبت أن له ذلك جاز البحث بعد ذلك في مدى منحه من القانون وسيلة تنفيذ هذا العمل أو القدرة على تنفيذه بطريقة يلتزم من تباشر في مواجهته على الرضوخ لها .

وقد تأكد هذا المعنى بنصوص الباب الثاني من الكتاب الأول من قانون الإجراءات الجنائية ، فقد عبرت المادة ٢٤ عن وظائف أو اختصاصات مأموري الضبط القضائي بأنها «واجبات» فقالت : «يجب على مأموري الضبط القضائي» وأوردت ضمن هذه الوظائف أو الواجبات أو الاختصاصات قبول التبليغات

(١) الدكتور جميل الهرقاوي : دروس في النظرية العامة للحق ، ط ١٩٥٥ ، ص ٧٧ .  
(٢) انظر في هذا للمؤلف ، «حق الجنى عليه في تحريك الدعوى العمومية» ص ٢ ، رقم ٢ .

والشكاوى ، والحصول على الايضاحات ، واجراء المعاينات ، واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة . ثم جاءت من بعدها المادة ٢٩ لتحدد الوسائل التي يملكها مأمورو الضبط والتي عن طريقها يمكنهم أداء هذه الواجبات أو الوظائف فأوضحت أنه عند مباشرة أعمال « جمع الايضاحات » يكون من حق مأمور الضبط - كما تفيد عبارة لمأموري الضبط القضائي - أن يسمع أقوال من تكون لديه معلومات عن الوقائع الجنائية ومركبيها ، وأن يسأل المتهم عن ذلك ، كذلك فإن هذه المادة قد تضمنت النص على الوسائل التي يملكها عضو الضبط القضائي أو السلطات المخولة له لغاية تنفيذ الوظيفة أو الواجب أو العمل الخاص بجمع القرائن المادية أو إجراء المعاينات ، ومنها الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة . كذلك فإن المادة ٣١ الواردة في شأن تصديق واجبات أو وظائف أو اختصاصات مأموري الضبط القضائي في حالة التلبس قد أثبتت ضمن هذه الواجبات إجراء معاينة الآثار المادية للجريمة والمحافظة عليها ، واثبات حالة الأماكن والأشخاص ، ثم جاءت من بعدها المادة ٣٢ لتنص على سلطات مأموري الضبط القضائي التي تمكنهم من أداء هذه الواجبات أو الوظائف أو الأعمال المقرر اختصاصهم بأدائها ، فأوضحت أنه يكون لهم منع الحاضرين من صراحة محل الواقعة ، واستحضار من يمكن الحصول منه على ايضاحات ، ثم أوضحت المادة ٣٣ أن هذه الوسائل التي خولت لمأموري الضبط تعد من قبيل السلطات التي يلتزم من تتخذ حياله بواجب الانعاز لها بتقرير جزاء جنائي لمخالفتها أو عدم الانعاز لها .

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية قد تضمن في بابه الأول في المواد من ٢ الى ٩ حصر وظائف أو اختصاصات الرقابة الادارية وأعمال الضبط القضائي التي تدخل في ولاية أعضائها ، فلا يدخل في ولاية أعضاء الرقابة الادارية أن يباشروا من أعمال الضبط القضائي عملا لم يرد ذكره

فى هذه المواد ، وهو ما يؤكد حصر المذكورة الايضاحية للقانون على ذكر انه اشير فى الباب الأول من القانون الى اختصاصات الرقابة الادارية والى تحويلها بعض الاجراءات ، وتحديد هذه الاجراءات بأنها تلك التى اشير اليها فى القانون. وانه فى حدود ولاية اعضاء الرقابة الادارية التى عبر عنها نص المادة الثانية من القانون بأنها اختصاصات وفق عبارة: «تختص الرقابة الادارية بالآتى»: فى هذه الحدود يكون لعضو الرقابة الادارية السلطات الممنوحة لأعضاء الضبط القضائى الخاص على ما يبين من عبارته «ولهم فى سبيل مباشرة اختصاصاتهم جميع السلطات التى تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض العمال فى دائرة اختصاصهم» .

#### ٩ - اعضاء الرقابة الادارية المختصون ببعض أعمال الضبط القضائى :

هم هؤلاء الذين يشغلون احدى وظائف الرقابة الادارية والذين حددت الشرائط المطلوبة فيهم المادة العاشرة من القانون ومن بينها التمتع بالجنسية المصرية والحصول على مؤهل عال من احدى الجامعات او من معهد عال او احدى الكليات العسكرية ، كما حددت المادة الحادية عشرة من القانون طريق تعيينهم والذى قد يكون طريق الترقيع من الوظيفة التى تسبقها مباشرة أو النقل من أى جهة حكومية مدنية أو عسكرية أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة ، فيخرج عن دائرة هؤلاء:العمالون فى هيئة الرقابة الادارية فى الوظائف الفنية المتوسطة والعمالون فى الوظائف الكتابية الذين وردت فى شأن نظامهم المواد من ٤٧ الى ٥٢ فى الفصل الثالث من الباب الأول من القانون ، كما يخرج عنها العمالون فى مجموعة وظائف الخدمات المعاونة الذين وردت فى شأن نظامهم المواد من ٥٣ الى ٥٥ فى الفصل الرابع من القانون .

ولا يكون لأعضاء الرقابة الادارية مباشرة أعمال الضبط القضائى الا بعد حلف

اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة ١٤ من القانون . وإذا نذب احد اعضاء الرقابة الادارية في جهة حكومية أخرى أو هيئة عامة أو مؤسسة عامة على ما تجيزه المادة ٢٢ من القانون ، أو أعير للعمل باحدى الوزارات أو المصالح الحكومية أو بهيئة أو مؤسسة عامة أو الى حكومة أجنبية أو هيئة دولية على النحو المنصوص عليه في المادة ٢٢ من القانون فإن ولايته بمباشرة أعمال الضبط القضائي تعد موقوفة خلال فترة النذب أو الاعارة والى ان تنتهى وعودته الى عمله بالرقابة .

#### ١٠ - حدود اختصاص أعضاء الرقابة الادارية بأعمال الضبط القضائي :

##### ١٠ - ١ - الاختصاص الشخصي :

يتحدد اختصاص عضو الرقابة الادارية بأعمال الضبط القضائي المنصوص عليها في القانون من الناحية الشخصية بالصفة المطلوبة في المشتبه فيه<sup>(١)</sup> وكونه من الموظفين العموميين ، فالأصل ان ولاية عضو الرقابة الادارية لا تنبسط إلا على طائفة الموظفين العموميين أو أن اختصاصه الشخصي يتحدد في طائفة الموظفين العموميين ، وفي هذا المعنى قالت محكمة النقض : « ان مؤدى الفقرة ٦ من المادة الثانية والمادة ٦١ من القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٦٤ بإعادة تنظيم الرقابة الادارية ، ان اختصاص رجال الرقابة الادارية مقصور على الجرائم التي يقارنها الموظفون العموميون أثناء مباشرتهم وظائفهم ، فلا تنبسط ولا يهتم على أحاد الناس مالم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبها الموظف . فعندئذ تمتد اليهم ولاية أعضاء الرقابة الادارية اعمالا لحكم الضرورة ، ومن ثم فإن مناط منح أعضاء الرقابة الادارية سلطة الضبط القضائي هو وقوع جريمة من موظف أثناء

---

(١) المشتبه فيه هو الشخص الذي قامت دلائل ضده على ارتكابه جريمة جنائية في المرحلة السابقة على تمريره الدعوى الجنائية ضده بالاتهام أو التحقيق ، والتي تنتهي معها صفته فيصبح متهما .

مباشرة واجبات وظيفته أو أن تكون هذه الجريمة بسبيل الوقوع<sup>(١)</sup> وفي ذات الحكم أكدت المحكمة أن صفة الضبطية القضائية تنحسر عن رجل الرقابة الادارية اذا ارتكب الجريمة أحد من الناس .

على أنه يلاحظ أنه اذا كان القانون يتطلب في فاعل الجريمة صفة خاصة تعد بمثابة ركن مفترض في الجريمة فإنه لا يكون مشروطا بتوافر هذه الصفة في الشريك ، وعلى هذا فإنه لا يشترط في الجريمة التي لا تقع الا من موظف عام أن يكون الشريك فيها موظفا عاما ، ولعل لهذا السبب جاء بحكم محكمة النقض المشار اليه «ان ولاية أعضاء الرقابة الادارية لا تمتد الى أفراد الناس مالم يكونوا أطرافا في الجريمة التي ارتكبتها الموظف» بما يعنى ان ولاية أعضاء الرقابة الادارية لا تمتد اليهم مالم يكونوا شركاء في الجريمة التي كان للموظف العام فاعلا أصليا لها .

#### ١٠ - ٢ - الاختصاص النوعي :

تحدد الفقرة (ج) من المادة الثانية من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية نوع الجريمة التي يختص بأعمال الضبط القضائي فيها عضو الرقابة الادارية في هذه التي تقع من العامل (الموظف العام) أثناء مباشرته واجبات وظيفته أو بسببها وهو ما يعنى أن عضو الرقابة الادارية لا يختص بأعمال الضبط القضائي في جميع الجرائم التي تقع من الموظف العام وإنما فقط في طائفة الجرائم التي يرتكبها الموظف أثناء أدائه واجبات وظيفته أو بسببها .

ويمكن القول - من الناحية النظرية - أنه يتعذر تصور وقوع الجريمة من الموظف بسبب الوظيفة أو بسبب أدائه واجباتها ، وذلك لأن أدائه واجبات الوظيفة هو في حد ذاته عمل مشروع أو يفترض فيه ذلك ، وإن الأوامر والتعليمات المتعلقة

---

(١) نقض جنائي ١٨ يناير ١٩٧٠ . مجموعة أحكام النقض لسنة ٢١ ، ق ٢٤ ، ص ٩٤  
طعن رقم ١٥٨٠ لسنة ٣٩ ق .

بأداء واجباتها يفترض فيها صدورهما على مقتضى القانون غير أمرة بما يخالف قانونا وإلا فقدت ركن مشروعيتهما وكان تنفيذها أمرا خارجا على أداء الوظيفة .  
أما من الناحية العملية فيمكن القول أنه تكون هناك علاقة سببية بين الجريمة وبين الوظيفة متى كانت الوظيفة قد سهلت ارتكاب الجريمة أو ساعدت على ذلك ، ولا يكفي لتحقيق هذه السببية أن تكون الوظيفة مجرد ظرف هيا للجاني فرصة ارتكاب الجريمة<sup>(١)</sup> ، فتكون الجريمة قد وقعت بسبب الخدمة متى جاوز الموظف حدود وظيفته ، أو أساء استعمالها ، أو استغلها لتحقيق مصلحة أخرى غير المبتغاه منها ولو كانت الجريمة قد وقعت في غير مكان العمل أو في غير أوقات أدائه ، ومن أمثلة هذه الجرائم جريمة الرشوة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ من قانون العقوبات ، وجريمة اختلاس المال العام المعاقب عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات وجريمة تعذيب الموظف العام متهمًا المعاقب عليها بالمادة ١٢٦ من قانون العقوبات ، وجريمة طلب أو أخذ ما ليس مستحقا المعاقب عليها بالمادة ١١٤ من قانون العقوبات .

أما وقوع الجريمة أثناء مباشرة الموظف واجبات وظيفته فيقصد به وقوع الجريمة من الموظف خلال الفترة الزمنية التي يؤدي خلالها واجبات وظيفته ، ويفترض أن وقوع الجريمة من الموظف خلال ساعات العمل وفي مكانه يفيد وقوعها أثناء أداء واجبات الوظيفة ، على أن ذلك لا يعني أن وقوع الجريمة خارج ديوان الوزارة أو المصلحة أو الجهة يفيد دائما عدم وقوعها أثناء أداء واجبات الوظيفة ، فالجريمة التي تقع من مهندس التنظيم خلال قيامه بمعاينة حالة عقار

(١) وأساس ذلك أن الأصل هو اختصاص الوظيفة القضائية العامة بأعمال الضبط القضائي . وأن اختصاص عضو الرقابة هو اختصاص خاص فلا يجوز التوسع في الاتجار له به أو تفسيره لخصوص اختصاصه على نحو موسع . وتطبيقا لهذا فإنه لو كان أمين شرطة يضمن لأحد الأفراد عبوة أنثوى معها فتك فاستدرجه في غير أوقات العمل ويؤثر تلذع بسلطات وظيفته إلى مكان ذاه وقتك مستخدما مسدسه الأيسري ، فإن الجريمة لا تكون مرتبطة بالوظيفة بعلاقة سببية ، ولا يعدو استخدام المسدس الأيسري في القتل كونه ظرفا ساعدا على وقوع الجريمة على نحو معين .

تنفيذاً لواجبات وظيفته تعتبر أنها قد وقعت أثناء أدائه واجبات وظيفته ، وجرائم القتل والاصابة الخطأ ومخالفة قوانين المرور التي يرتكبها سائقو المركبات الأميرية في الطريق العام تعتبر من الجرائم الواقعة أثناء أداء واجبات الوظيفة ، وذلك مع ملاحظة أنه يتساوى لدى اعتبار الجريمة واقعة أثناء أداء واجبات الوظيفة أن يكون الموظف قائماً على واجبات وظيفته تنفيذاً للتعليمات العامة أو تنفيذاً لتعليمات وأوامر خاصة ، بل إن الموظف قد يضغ نفسه طواعية في حالة أداء واجبات الوظيفة فيعتبر ما يقع منه من جرائم في هذه الأثناء واقعا أثناء أداء الوظيفة ، وذلك كما في حالة السائق الذي يقوم في غير أوقات العمل بإصلاح السيارة المسلحة اليه وتجريتها فيرتكب خلال ذلك جريمة مرور ، وأمين الشرطة الذي يتدخل في غير أوقات العمل في فض تجمع غير مشروع فيرتكب خلال ذلك جريمة .

#### ١٠ - ٣ - الاختصاص المكاني :

يتمدد المجال الذي يستطيع عضو الرقابة مباشرة أعمال الضبط القضائي الذاتية التي يستمد اختصاصه بها من القانون مباشرة من حيث المكان - على ما تنص عليه المادة الرابعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية - في الأماكن التي يشغلها الجهاز الحكومي وفروعه ، أو تشغلها الهيئات العامة أو المؤسسات العامة والشركات التابعة لها ، أو تشغلها الجمعيات العامة والخاصة<sup>(١)</sup> ، أو تشغلها أجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالاً عامة وهو ما يعني أن حق عضو الرقابة الإدارية في دخول الأماكن التي تشغلها أجهزة القطاع الخاص مشروط بأن تكون

---

(١) تنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٢ بشأن الجمعيات والمؤسسات الخاصة على أنه تعتبر جمعية في تطبيق أحكام هذا القانون كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم من عشرة أو من أشخاص اعتبارية لفرض غير المحصول على ربح مادي .

هذه الأجهزة قائمة على تنفيذ أعمال عامة وخلال الفترة الزمنية التي تكون هذه الأجهزة قائمة خلالها على تنفيذ هذه الأعمال حتى اذا ما انتهت منها وجرى تسليمها الى الجهة العامة صاحبة العمل لم يكن لعضو الرقابة الادارية دخولها لمباشرة أعمال الضبط القضائي ولو تعلق الأمر بجريمة وقعت خلال تنفيذ هذه الأعمال ، والا لم يكن لهذا الشرط معنى وكان ممكنا دائما اجترار حرمة هذه الأماكن في جميع الأوقات لمجرد سبق قيامها بأحد الأعمال العامة . فليس لعضو الرقابة الادارية حق دخول الأماكن الخاصة التي أعطاها المشرع حرمة المسكن لمباشرة أعمال الضبط القضائي .

## ١١ - أعمال الضبط القضائي المخولة لعضو الرقابة الادارية :

١١ - ١ - تهديد :

توجب المادة ٢١ من قانون الاجراءات الجنائية على مأمور الضبط القضائي القيام بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها ، وهو ما يعنى اختصاصه بإجراء التحريات اللازمة للكشف عما ارتكب من الجرائم ومن ارتكبتها ، وهو ما يقوم به بنفسه أو بواسطة مساعديه . والتحريات التي يجريها مأمور الضبط هي عبارة عن تجميع للقرائن والأدلة التي تثبت وقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها ، كما يعنى اختصاصه بقبول التبليغات والشكاوى ، واختصاصه بجمع الاستدلالات بما يتضمنه من جمع العناصر والقرائن والأدلة التي تساعد على سهولة التحقيق واللازمة له بما يكون لهم معه الاختصاص بمباشرة الاجراءات التي تحقق الغاية من جمع الاستدلالات شاملة الحصول على الايضاحات اللازمة واجراء المعاينات والاستماع الى الشهود والاستعانة بالخبراء وسماع اقوالهم وسؤال المتهم والاستعانة بالأطباء وغيرهم من أهل الخبرة وطلب رأيهم شفاهة أو بالكتابة . واتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة كتحريم المضبوطات



ووضع الاختام وتصوير مكان الحادث ووضع الحراسة اللازمة . وإذا كانت هذه الاختصاصات المخولة لمأمور الضبط القضائي هي من قبيل ما يعرف «بالحق – الواجب» فإنه يشترط لصحتها ألا تتضمن تعرضاً لحرية الأفراد أو حرمة المساكن والأماكن الخاصة .

لكن ما يجب ملاحظته في هذا الشأن هو أن هذه الاختصاصات إنما تخول إلى من توافرت فيه صفة الضبط القضائي أو بمعنى آخر من يعد من مأموري الضبط القضائي وليس هذا هو حال عضو الرقابة الإدارية الذي لم ينص القانون على اعتباره من أعضاء الضبط القضائي والذي لا يخول أن يباشر من إجراءات وأعمال الضبط غير ما أورد قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على سبيل الحصر<sup>(١)</sup> ، والذي يتحدد في الإجراءات والأعمال الآتية :

#### ١١ - ٢ - الكشف عن الجرائم ، وإجراء التحريات :

الكشف عن الجرائم ومرتكبيها واجب مفروض على مأمور الضبط القضائي ، فهو بهذا المعنى يمثل وظيفة مأمور الضبط القضائي أو الغاية التي يسعى إليها عن طريق وسيلة أو وسائل معينة هي مجموعة أعمال أو إجراءات يقوم بها مأمور الضبط القضائي ، وهذا هو المستفاد من نص المادة ٢١ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص على أن : «يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوى ، ومنها ببيان أن الضبط القضائي يباشر المرحلة الإجرائية السابقة على نشوء الخصومة الجنائية فهو الذي يكشف عن وقوع الجريمة ويجمع الاستدلالات اللازمة لمعرفة مرتكبها ويقدمها للنزابة العامة وعلى ضوءها يتم تحريك الدعوى الجنائية سواء بالتحقيق أم برفعها مباشرة إلى المحكمة في الجنب والمخالفات ، ولما كان مفاد هذا أن واجب

(١) راجع ما سبق في البند رقم ٧ والمذكرة الإيضاحية للقانون .

الكشف عن الجرائم يمثل الوظيفة الأساس للمأمور الضبط وأن جمع الاستدلالات هو وسيلة تحقيق هذه «الوظيفة» - الواجب، فإن المشرع الاجرائي قد عنى في المادة ٢٤ من قانون الاجراءات بالنص على مجموعة الأعمال والاجراءات التي تشكل وسائل تحقيق هذه الغاية والتي تخلص في تلقي البلاغات والشكاوى<sup>(١)</sup> ، والحصول على الايضاحات ، وجمع القرائن المادية ، واتخاذ الاجراءات التحفظية ، واجراء التحفظ على الأشخاص ، ويضاف الى هذه الوسائل اجراء التحريات باعتبارها الوسيلة الطبيعية للكشف عن الجرائم ومرتكبيها ، وسماع اقوال من لديه معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها ، وسؤال المتهم على ما تنص عليه المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية ، ووفقا لنص المادة ٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية فإنه يجوز للمضرم من الجريمة أن يدعى بالحقوق المدنية في الشكوى المقدمة منه الى مأمور الضبط القضائي ، ويكون على مأمور الضبط تمويل الشكوى مع المحضر الذي يحرره الى النيابة العامة .

وإذا كان قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية قد نص على واجب عضو الرقابة الادارية المتعلق بالكشف عن الجرائم فإنه يكون قد اقر له بالاختصاص بمباشرة التحريات فضلا عن نصه على ذلك صراحة في مادته الثامنة بما يخلو معه عضو الرقابة القيام بالتحريات عن الوقائع التي يعلم بها ايا كانت وسيلة علمه بها ، ويفترض أن تتضمن هذه التحريات كافة القرائن التي تفيد في معرفة الحقيقة اثباتا أو نفيا لواقعة معينة . وعلى الرغم من عدم اعتبار عضو الرقابة الادارية من أعضاء الضبط القضائي فإن تخويله اجراء التحريات وعدم ايجاب النص عليه ان يتولى بنفسه التحريات يستوجب الاقرار له بالحق في الاستعانة فيما يجرى من تحريات بمعاونيه شريطة أن يقتنع هو شخصا بصحة بما نقلوه اليه وبصدق ما

---

(١) اوجب النص على مأمور الضبط القضائي أن يرسل التبليغات والشكاوى فورا الى النيابة العامة ، واستقرت أحكام محكمة النقض على أن الأعمال أو التأخير في القيام بهذا الواجب لا يترتب عليه البطلان .

تلقاه من معلومات ، على أنه يلاحظ أنه يشترط في التحريات التي يقوم بها عضو الرقابة الادارية التي ترتب اثارا قانونية بالنسبة للدعوى الجنائية ان تكون متعلقة بجريمة قد وقعت بالفعل ، والا تتضمن انتهاكا لحرية الأفراد ولا حرمة المساكن والأماكن الخاصة .

### ١١ - ٣ - القيود الخاصة بجرائم غير الموظفين :

جاء نص الفقرة الأخيرة من البند (ج) من المادة الثانية من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية كالآتي : «كما تختص (الرقابة الادارية) بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين والتي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة ، وذلك بشرط الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة قبل اتخاذ الاجراءات» . ومن هذا النص يبين أن مباشرة عضو الرقابة الانارية اعمال التحريات - التي عبر عنها النص بلفظ الأجراءات - في شأن الجرائم التي تقع من غير الموظفين العموميين تتقيد بأمرين أولهما هو في حقيقته شرط متطلب في الجريمة المطلوب اجراء تحريات بشأنها وهو شرط موضوعي ، والثاني يعد بمثابة قيد اجرائي يرد على حرية عضو الرقابة الادارية في القيام بالتحريات فلا يستطيع مباشرتها - تحت جزاء البطلان - الا بئزاله .

وعن الشرط الموضوعي المتطلب في الجريمة وهو كونها - حسب عبارة النص - من الجرائم التي تستهدف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة فان التفسير اللفظي لعبارة النص يقتضي القول بحصر هذه الجرائم في فئة الجرائم العمدية التي يتطلب ركنها المعنوي توافر قصد جنائي خاص لدى فاعلها يتمثل في استهداف المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمة العامة ، وذلك لما هو معلوم من أن مفهوم القصد الجنائي الخاص هو الاعتداد بالباعث على الجريمة أو الغاية المستهدفة من ارتكابها واعتبار ذلك أحد

عناصر الركن المعنوي للجريمة ، ولعله كان من الأفضل التعبير عن هذا الشرط بعبارة «الجرائم التي من شأنها المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة أو الخدمات العامة» ، وذلك لأن مقتضى وجود الشرط وفق عبارة النص الحالية هو وجوب الاعتداد بالباعث على الجريمة لدى الفاعل فإذا ما ثبت أنه لم يستهدف من تحقيقها المساس بسلامة أداء واجبات الوظيفة وإنما استهدف تحقيق مصلحة خاصة مثلا فإن الشرط الموضوعي المتطلب في الجريمة لا يكون متوافرا ، هذا فضلا عما هو معلوم من أن الباعث على الجريمة أو الغاية منها هو أمر داخلي يبطنه الفاعل ويصعب على عضو الرقابة الادارية التحقق منه ومعرفة ما هيته .

أما القيد الذي تنقيد به حرية عضو الرقابة الادارية في القيام بأعمال التحريات لمين زواله فيتمثل - وفق عبارة النص - في الحصول على إذن كتابي من النيابة العامة ، ويمكن القول بأن الوصف الحقيقي لهذا القيد أنه أمر نذبي . فمن المعلوم ان النيابة العامة هي جهة الضبط القضائي الأصلية أو انها صاحبة الاختصاص الأصيل في كافة الجرائم بما فيها هذه التي تدخل في اختصاص ضبطية قضائية خاصة ، ومن المعلوم أيضا أن ولاية عضو الرقابة الادارية بالنسبة لأعمال الضبط القضائي تتحدد شخصا بصفة مرتكب الجريمة وكونه من الموظفين العموميين ، وانها لا تنبسط على أحاد الناس مالم يكونوا شركاء في الجريمة المرتكبة من موظف عام ، ولذلك فإنه لم يكن لعضو الرقابة الادارية أن يقوم بأعمال التحريات في الجرائم التي يرتكبها أحاد الناس وإن كانت تمس أداء واجبات الوظيفة العامة فبما هذا النص بحكم خاص مفاده جواز قيام النيابة العامة باعتبارها صاحبة الاختصاص الأصيل بأعمال الضبط القضائي في جميع الجرائم بتدب عضو الرقابة الادارية في مباشرة أعمال التحريات المتعلقة بالجرائم الماسة بأداء واجبات الوظيفة العامة والمرتكبة من أحاد الناس . يؤكد هذا المعنى أن الشارع قد استوجب في أمر النذب هنا - والذي عبر عنه بلفظ الانذ - أن يكون كتابيا ، وهو ما يعنى

أن الكتابة تعتبر ركن صحة في العمل القانوني وليست مجرد شرط لاثباته ، ومن المعلوم انه يشترط في الامر بالندب أن يكون مثبتا بالكتابة فيشتمل على اسم ووظيفة من أصدره واسم المتهم والتهمة المسندة اليه . وفي الحالة المتعلقة بها النص فانه يتعين ان يشتمل على اسم ووظيفة من أصدره واسم المشتبه فيه والواقعات أو الجرائم المشتبه في ارتكابها ، والأعمال المطلوب اجراؤها ، وتعيين المندوب بشخصه أو بصفته وعلى هذا فانه يتعين الاقرار بأنه اذا قام عضو الرقابة الادارية بأى عمل من أعمال الضبط القضائي متعلقا بجريمة واقعة من أحد من الناس قبل صدور أمر ندب اليه بهذا المعنى من عضو النيابة العامة المختص فان هذا العمل يعد صادرا من غير مختص بما يفقد معه العمل احد شرائط صحته على النحو الذي يعدم الدليل المستمد منه كل قيمة في الاثبات .

#### ١١ - ٤ - تتلقى البلاغات والشكاوى :

تنص الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية على : اختصاص الرقابة الادارية ببحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن مخالفة القوانين أو الإهمال في أداء واجبات الوظيفة . ومن هذا النص يبين انه يجب على عضو الرقابة الادارية ان يقبل البلاغات والشكاوى التي ترد اليه عن الجرائم باعتبار ان كل جريمة انما هي في الأصل مخالفة لنص قانوني أمر أو ناه يقرر لها الشارع جزاء من نوع معين ، أو انها من قبيل التقصير أو الإهمال الذي يقرر له الشارع جزاء من نوع معين<sup>(١)</sup> ، ومفاد النص بهذا المعنى هو اختصاص عضو الرقابة الادارية بتلقى الشكاوى والبلاغات المتعلقة بالجرائم العمدية وغير العمدية المرتبطة بأداء واجبات الوظيفة .

---

(١) تخلف الشكاوى عن البلاغ في انها تقدم من المهني عليه في الجريمة في حين يقدم البلاغ من أى شخص آخر ، وهو قد يكون حقا وقد يكون واجبا ، كما انه يكون في احوال معينة مانعا من العقاب .

ولم يتضمن قانون الرقابة الادارية نصا يلزم عضو الرقابة عند تلقيه البلاغات والشكاوى ان يبعث بها فورا الى النيابة العامة على نحو ما تنص عليه المادة ٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لأعضاء الضبط القضائي ، ولذلك فانه لا يلتزم بهذا الا اذا اسفرت تحرياته عن وقوع جريمة جنائية على ما تنص عليه الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية .

وعلى الرغم من النص على حق وواجب عضو الرقابة الادارية في تلقي البلاغات والشكاوى فانه يتعين الاقرار بعدم جواز الشكوى مع الادعاء بالحقوق المدنية أمام عضو الرقابة الادارية ، فليس لمن يدعى حصول ضرر له من الجريمة ان يقيم نفسه مدعيا بالحقوق المدنية في الشكوى التي يقدمها الى عضو الرقابة الادارية على النحو الذي تميزه له المادة ٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية أمام عضو النيابة العامة وأمام مأمور الضبط القضائي ، وذلك لعدم اعتبار عضو الرقابة الادارية من مأموري الضبط القضائي .

## ١١ - ٥ - الحصول على الايضاحات :

تنص المادة السادسة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية على حق عضو الرقابة الادارية في استدعاء من يرى سماح أقواله . وبهذا النص يكون مقفرا أنه من قبيل الحق - الواجب، ان يجمع عضو الرقابة الادارية الايضاحات اللازمة ممن لديهم معلومات عنها وهم المبلغ أو الشاكي والشهود وغيرهم ، ويجب دعوتهم لاعطاء هذه الايضاحات بأسلوب واحد دون تمييز . ويبدو ان جمع الايضاحات لا يشمل سؤال المشتبه فيه ، وبيان ذلك ان المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على واجبات مأموري الضبط القضائي قد تضمنت النص على جمع الايضاحات ، ثم جاءت من بعدها المادة ٢٩ لتنص على حق مأموري الضبط القضائي في سؤال المتهم - ويقصد به المشتبه فيه - عن الوقائع

موضوع الاستدلالات ، وهو ما يعنى عدم اعتبار سؤال المتهم من أعمال جمع الايضاحات والا ما كان هناك داع لتكرار ترديده بنص خاص<sup>(١)</sup> .

ويبدو من عبارة الفقرة الأخيرة من البند (جـ) من المادة الثانية من قانون الرقابة الادارية التى تنص على حق عضو الرقابة الادارية فى الاستعانة بذوى الخبرة أن لعضو الرقابة الادارية أن يسأل أهل الخبرة عما يراه لازماً فى جمع الايضاحات .

وتجرى دعوة من يرى عضو الرقابة الادارية سماع ائوالهم من الأشخاص المتصلين بالواقعة ومن لديهم معلومات عنها وذوى الخبرة بأسلوب واحد دون تمييز هو طريق الاستدعاء وذلك على ما يستفاد من العبارة الأخيرة فى نص المادة السابعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية . ويتم سؤال الشهود وأهل الخبرة بدون تحليفهم اليمين ، وذلك مالم تكن هناك خيفة من عدم سماع الشهود فيما بعد بيمين على النحو الذى تتوافر معه حالة الاستعجال ، وذلك باعتبار أن نص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية الوارد فى شأن سماع الشهود بمعرفة مأمور الضبط القضائى قد أورد قاعدة عامة تسرى على كل حالة يخلو فيها أحد الأشخاص ضمن أعمال الضبط حق سؤال هؤلاء .

## ١٩ - ٦ - جمع القرائن المادية :

ورد فى نص المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية التى عدلت أعمال الضبط القضائى المتبعة من قبل «الحق - الواجب» التى يخلوها مأمور الضبط القضائى ،

---

(١) ولذا كانت كتب الفقه قد دأبت على ذكر سؤال المشتبه فيه ضمن أعمال جمع الايضاحات فمرجح ذلك أن مأمور الضبط القضائى يخلو بنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات حق سؤال المتهم ، وقد سبق القول أن عضو الرقابة الادارية ليس من أعضاء الضبط القضائى فلا يخلو من أعمال الضبط الا ما نص عليه قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية .

ورد ذكر «اجراء المعايينات اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع التى تبلغ اليهم» ، ولذلك فانه من المقرر فى فقه الاجراءات الجنائية أن مأمور الضبط القضائى يعمل على جمع القرائن المادية من خلال الانتقال الى مكان الواقعة واثبات الحالة ، واجراء المعايينات اللازمة لاثار الجريمة ، ويكون له أن يستعين فى تفسير القرائن المادية بأهل الخبرة لأعطاء رأيهم الفنى .

وقد سبق القول إن عضو الرقابة الادارية ليس من مأمورى الضبط القضائى ولذلك فانه لا يخول من أعمال جمع القرائن المادية الا ما نص عليه صراحة فى القانون الذى خوله مباشرة ما خول من هذه الأعمال ، وهى - فى قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية تخلص فيما يأتى :

١ - **الاطلاع على الأوراق** : تخول المادة السادسة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية عضو الرقابة الادارية حق طلب الملفات والبيانات والأوراق ، والاطلاع عليها . ويلاحظ بداية أن هذا الحق لا يستطيع عضو الرقابة الادارية استعماله الا اذا كانت هذه الأشياء موجودة فى جهة من الجهات التى يتحدد الاختصاص المكانى لعضو الرقابة الادارية فى نطاقها وهى الأماكن التى تشغلها الجهات المنصوص عليها فى المادة الرابعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية<sup>(١)</sup> ، فلا يستطيع عضو الرقابة الادارية ممارسة هذا الحق داخل المساكن والأماكن الخاصة التى تأخذ حكمها .

ورة حصد بطلب الملفات والبيانات والأوراق طلبها ممن هى فى حوزته من

---

(١) راجع المادة الرابعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية . وما سبق ذكره فى البند رقم ١٠ / ٣ من هذا المؤلف .



العاملين في هذه الجهات<sup>(١)</sup> ، والغاية من طلبها هي الاطلاع عليها ووسيلة ذلك هي النظر والقراءة .

٢ - **الحصول على صور من الأوراق** : تخول المادة السادسة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية عضو الرقابة حق الحصول على صور من الملفات والبيانات والأوراق التي يقرر لزوم أخذ صور منها لأعمال التحقيق ، ويجيز حق الحصول على صور المستندات لعضو الرقابة نسخ المستندات باليد أو أخذ صور ضوئية لها في مكانها ، لكنه لا يجيز له خلال مرحلة جمع الاستدلالات ضبط هذه المستندات .

#### ١١ - ٧ - اجراءات التحفظ على الأوراق والمستندات :

خولت المادة السادسة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية عضو الرقابة الادارية الحق في التحفظ على الملفات والبيانات والأوراق التي يرى فائدة في التحفظ عليها . وقد حصر النص الأشياء التي يجوز لعضو الرقابة الادارية اتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة عليها بوصفها من أدلة الجريمة في الملفات والبيانات والأوراق فيكون له في سبيل ذلك أن يضع الاختام أو أن يقيم عليها حراسا . وإذا كان قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية لم يتضمن النص على وجوب اخطار النيابة العامة بهذا الاجراء في الحال كما تنص على ذلك المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يتعين القول بأن عدم التزام عضو الرقابة الادارية باخطار النيابة العامة بالأجراء يتحدد من حيث الزمان بالفترة التي تستغرقها أعمال الكشف عن

---

(١) ووفقا لنص المادة السابعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية فان مخالفة العامل الالتزام المفروض عليه بالاستجابة لطلب عضو الرقابة عرض الأوراق والمستندات عليه يعرض العامل لتوقيع جزاء تانبيه عليه . ولا يسرى هذا النص على العاملين في أجهزة القطاع الخاص التي تباشر أعمالا عامة .

الجريمة وإجراء التحريات فيها حتى اذا ما اسفرت التحريات عن الكشف عن جريمة كان على عضو الرقابة اخطار النيابة العامة بالأجراءات أو تضمينه محضره المثبت للأجراءات وعرضه على النيابة العامة<sup>(١)</sup> .

## ١١ - ٨ - طلب وقف العامل أو ابعاده عن العمل :

لم يتضمن قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية نصا مماثلا لنص المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ والذي مؤداه انه فى غير احوال التلبس اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جريمة أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف كان جائزا للمأمور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات التحفظية المناسبة ، وان يطلب فورا من النيابة العامة أن تصدر أمرا بالقبض عليه . وعلى هذا فانه يكون مقررًا - مع عدم اعتبار عضو الرقابة الادارية من مأموري الضبط القضائي - أنه غير مخول من القانون سلطة اتخاذ اجراءات التحفظ على الاشخاص .

وقد أجازت الفقرة الثانية من المادة السادسة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية لعضو الرقابة أن يطلب وقف العامل عن أعمال وظيفته أو ابعاده مؤقتًا عنها اذا اقتضت المصلحة العامة ذلك . وليس لعضو الرقابة الادارية سوى مجرد الطلب فليس له أن يوقف العامل ولا أن يبعده مؤقتًا عن عمله ، ويصدر الطلب باسم هيئة الرقابة الادارية الى رئيس المجلس التنفيذي الذى يصدر - حال استجابته للطلب - قرارا بهذا الايقاف عن العمل أو الابعاد المؤقت عنه .

---

(١) لعل مرجع عدم التزام عضو الرقابة الادارية باخطار النيابة فى الحال مرجعه ان عضو الرقابة لا يباشر الاجراء فى مسكن أو مكان خاص فى حين يفترض ان الحالة التى يحكمها نص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تتعلق بمباشرة مأمور الضبط القضائي الاجراء فى مكان خاص . وعلى هذا فان عضو الرقابة يلتزم باخطار النيابة بالاجراء اذا ما باشره فى محل من محال القطاع الخاص التى تباشر عملا من الأعمال العامة .

## ١١ - ٩ - تحرير المحاضر :

أوجبت الفقرة الأخيرة من البند (ج) من المادة الثانية من قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية من بعد النص على اختصاص الرقابة الإدارية بالكشف عن الجرائم الداخلة في نطاق اختصاصها الشخصي والنوعى ، أوجبت على عضو الرقابة ان يحرر محضرا بما قام به من اجراءات . وهذا النص ترديد لمعلوم فمن المعلوم انه يجب على من باشر عملا من أعمال الضبط القضائى أن يثبت جميع ما قام به من اجراءات الاستدلال فى محاضر موقع عليها منه ، يبين فيها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها ، ويجب أن تشمل تلك المحاضر زيادة على ذلك توقيع الشهود الذين سمعوا<sup>(١)</sup> ، وتفيد هذه البيانات فى التحقق من اختصاص عضو الرقابة الادارية النوعى والشخصى والمكانى وفى استجلاء عناصر الاثبات التى اثبتها .

وتعتبر هذه المحاضر محاضر لاثبات الحالة وجمع المعلومات ، ويتحدد اثرها القانونى فى اثبات ما يكون عضو الرقابة الادارية قد تلقاه من اقوال وما أدرجه من بيانات وملاحظات وذلك بغاية المحافظة على المعلومات والقرائن المتوافرة فى الدعوى ، وذلك مع ملاحظة انه لا يجوز امدار أثر هذه المعلومات اذا اغفل عضو الرقابة الادارية تحرير محضر بها ، اذ يجوز دائما أن يشهد عضو الرقابة الادارية بما حدث أمام سلطة التحقيق أو المحكمة .

## ١٢ - عدم دستورية النص الخاص باجراء المراقبة السرية :

تنص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية على أن : «يجوز للرقابة الادارية أن تجرى التحريات والمراقبة السرية بوسائلها الفنية المختلفة كلما رأت مقتضى لذلك» . ومن عبارة النص تبين الأمور الآتية :

---

(١) تنص المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية فى فقرتها الثانية على وجوب ارسال هذه المحاضر الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المخبوطة ، ولاهك فى التزام عضو الرقابة الادارية بارسال هذه المحاضر الى النيابة العامة اذا ما أسفرت اجراءات الاستدلالات التى اثبتها فى محضره عن وجود جرائم جنائية تستوجب أعمال النيابة العامة سلطتها فى تقدير ملائمة تمريك الدعوى الجنائية بها .

١ - ان المراقبة السرية هي أمر آخر غير اجراء التحريات ، فهذا هو المستفاد من عطف «المراقبة السرية» على «التحريات» باستخدام وار العطف .

٢ - ان وسيلة اجراء المراقبة السرية هي استخدام الوسائل الفنية .

٣ - ان سلطة تقدير وجود السبب الذى يتطلب اتخاذ هذا الاجراء مخولة لعضو الرقابة الادارية على ما يبين من عبارة «كلما رأت مقتضى لذلك» .

٤ - ان عضو الرقابة الادارية انما يستمد سلطته فى اتخاذ هذا الاجراء من القانون مباشرة .

ويبدو لدينا أنه لا يمكن الاقرار لعضو الرقابة الادارية بالسلطات الواسعة التى يخولها هذا النص . فقد وصف النص هذه الرقابة بأنها سرية ، واذا كان موضوع هذه الرقابة هو النشاط الشخصى لمن هو موضوع الرقابة وما يقوم به من لقاءات مع الغير ، وكذا ما يدور بينه وبين الغير من احاديث فانها تعد جميعا من قبيل مظاهر الحياة الخاصة للمواطن . واذا كان النص قد عبر عن وسيلة اجراء هذه المراقبة بأنها الوسائل الفنية المختلفة مع ما هو معلوم من أن تقدم العلوم الالكترونية قد ادى الى اختراع اجهزة تسجيل تسمح بتصوير صور الأنشطة الشخصية والتقاط الأحاديث الشخصية خلسة<sup>(١)</sup> فانه يمكن القول بان النص الذى خول عضو الرقابة الادارية سلطة القيام باعمال الرقابة السرية بالوسائل الفنية المختلفة فى مرحلة جمع الاستدلالات هو نص غير دستورى

---

(١) اثر موضوع مشروعية تسجيل الأحاديث الشخصية غلصة لأول مرة فى قضية «محمى» الخاصة بتهريب النقد (الهيئة العسكرية رقم ٧٩٤ لسنة ١٩٥٢ الموسكى) . ولقت المحكمة بعدم الاعتماد بالدليل الناجم من تسجيل الصوت خفية باعتبار أن استعمال جهاز التسجيل خفية امر يجافى قواعد الخلق القويم وتباه مبادئ الحرية التى كفلتها الدساتير ، وأنه لا يمكن ان يكون تلصصا حيث من شخص آخر دخل غفية لكى يسترق السمع ثم يظهر بعد ذلك فى صورة شاهد آخر ، وهو ما يتنافى مع مبدأ الحرية المكفولة للأماكن والأشخاص سواء بسواء .

لمخالفته نص المادة ٤٥ من دستور سنة ١٩٧١ الذي يقول : «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون - وللمراسلات البريدية والبرقية والمبادئات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة ، وسريتها مكفولة ولا يجوز مصادرتها أو الاطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولمدة محددة ووفقا لأحكام القانون» . وعلى هذا فإنه يتعين على القضاء اطراح هذا النص وعدم اعماله لتعارضه مع حكم الدستور على ماقررتة محكمة النقض بقولها : «لما كان الدستور هو القانون الوضعي الاسمي صاحب الصدارة على ما يوبئه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه ، فإنه اذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وأهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقا أم لاحقا على العمل بالدستور<sup>(١)</sup>». يضاف الى هذا ان نص المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية الوارد في شأن اختصاصات قاضي التحقيق بجهز لقاضي التحقيق بقرار مسبب ولمدة محددة مراقبة الاحاديث السلكية واللاسلكية ، وان نص المادة ٢٠٦ من ذات القانون - يجيز للنيابة بعد استئذان القاضي الجزئي - ان تهاشر مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية متقيدة بذات القيود والشروط التي يتقيد بها قاضي التحقيق ، ومن غير المعقول أن يخول عضو الرقابة الانارية سلطات تفوق سلطات كل من قاضي التحقيق والنيابة العامة في هذا الشأن ، ومع تحله من القيود والشروط التي يتقيد بها كل منهما لدى مباشرته هذا الاجراء .

---

(١) نقض جنائي ٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، مجموعة أحكام النقض للسنة ٢٤ ، ق ٨٦ ، ص ٩٢٤ . وفي حكم آخر قالت المحكمة بعد اقرار ذات المبدأ : «انه اذا ما بُرد الدستور نصا صامعا بذاته للأعمال وبغير حاجة الى سن تشريع ادنى لزم اعمال هذا النص في يوم العمل به ، ويعتبر الحكم المخالف في هذه الحالة قد نسخ ضمنيا بقوة الدستور نفسه (نقض جنائي ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ مجموعة أحكام النقض للسنة ٣٦ ، ق ١٨٨ ، ص ١٠٢٧) .

## ١٢ - أعمال الضبط القضائي غير المخولة بالنص لعضو الرقابة :

يبين من العرض السابق أن نصوص قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية الواردة في شأن اختصاصات وسلطات أعضاء الرقابة الادارية قد تضمنت ايراد أعمال واجراءات بعينها يختص بها هؤلاء ، واغفلت ذكر أخرى يفترض أنها تخرج عن حدود اختصاص هؤلاء باعتبارهم من غير أعضاء الضبط القضائي وإنْ خولوا بعض اختصاصاتهم . وتخلص هذه الأعمال والاجراءات ، والرأى فى مدى مشروعيتها ان باشرها عضو الرقابة الادارية فيما يأتى :

١ - سؤال المشتبه فيه : ويقصد به «سؤال المتهم» الذى يختص به كاجراء مأمور الضبط القضائي بناء على نص المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية فى مرحلة جمع الاستدلالات ، وليس «سؤال المتهم» الذى يختص به مأمور الضبط القضائي بناء على نص المادة ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية باعتباره اجراء مترتباً على اجراء القبض فى حالة التلبس بوصفه عملاً من أعمال التحقيق التى تخول استثناء لمأمور الضبط القضائي فى حالة التلبس .

واذا كان السؤال بمعناه القانونى لا يتعدى مجرد سؤال المتهم فى صيغة عامة عما هو منسوب اليه ، مع احاطته علماً بنتائج أعمال التحقيق الاولى<sup>(١)</sup> ، دون مناقشته تفصيلياً فى الأدلة القائمة عليه ، فانه يكون اجراء تتحقق به مصلحة المشتبه فيه فى المرحلة السابقة على تحريك الدعوى الجنائية بما يؤكد مشروعيتها شريطة الا يكره المشتبه فيه على الرد عليه فيكون له أن يجيب عليه والا يجيب . فان اكره على الاجابة عليه وجاءت اجابة المشتبه فيه عليه بالاقرار بالجريمة كانت اجابة المشتبه فيه على السؤال بما تضمنته من اقرار بالجريمة باطلة لحصولها بناء على اكراه .

---

(١) يطلق على أعمال جمع المعلومات وأعمال الاستدلالات التى يقوم بها مأمور الضبط القضائي تعبير «التحقيق الأركى» فى حين يطلق على أعمال التحقيق الذى تباهره جهة التحقيق تعبير «التحقيق الابتدائي» .

٢ - **اجراء المعايينات :** لم يتضمن قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية نصا يقرر اختصاص عضو الرقابة الادارية باجراء المعايينات ، ولا يكفى للاقرار لعضو الرقابة الادارية بهذا الاختصاص الاستناد الى العبارة العامة المقررة لاختصاص عضو الرقابة الادارية بالكشف عن الجرائم التي أوردتها المادة الثانية من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية او العبارة الخاصة باختصاصه بكشف وضبط الجرائم التي تقع من غير العاملين بالشروط المحددة في النص ، وذلك لأن عبارة الفقرة الأخيرة من البند (ج) من هذه المادة التي تضمنت العبارتين السابقتي الذكر قد نصت على حق أعضاء الرقابة الادارية في الاستعانة برجال الضبطية القضائية العادية لدى ممارستهم اختصاصاتهم على النحو الذي يفيد انه عند شعور الحاجة الى اتخاذ عمل أو اجراء من أعمال الضبط القضائي التي لم يؤولها عضو الرقابة الادارية بصريح نص قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية فانه يكون على عضو الرقابة الادارية الاستعانة بأعضاء الضبطية القضائية العادية صاحبة الاختصاص لمباشرة الاجراء<sup>(١)</sup> . وعلى هذا فانه يمكن القول بأنه يفرض عن اختصاص عضو الرقابة الادارية اجراء المعايينات ، ويكون عليه ان رأى لزوم ذلك أن يستعين بأعضاء الضبطية القضائية العادية .

### ٣ - **اجراءات التعميط على الأشخاص :**

تنص المادة ٣٥ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ على ما يفيد انه في غير احوال التلبس اذا وجدت دلائل كافية على اتهام شخص بارتكاب جنائية ، أو جنحة سرقة أو نصب أو تعد شديد أو مقاومة لرجال السلطة العامة بالقوة والعنف ، جاز لمامور الضبط القضائي أن يتخذ الاجراءات

---

(١) راجع ما سبق في البند رقم (١١ - ٦) في التدليل على أن جمع الفقرتين المادية لا يشمل اجراء المعايينات .

التحفظية المناسبة وإن يطلب فوراً من النيابة العامة أن تصدر أمراً بالقبض عليه ، وتنفيذ الإجراءات التحفظية بواسطة أحد المحضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة ، والتحفظ المنصوص عليه في هذه المادة هو إجراء غير القبض الذي تخوله المادة ٣٦ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي في حالة التلبس ولذا يجب أن تكون مدته أقل من الحد الأقصى للقبض وهو ٢٤ ساعة .

وإذا كان نص هذه المادة هو سند الاقرار لمأمور الضبط القضائي بسلطة اتخاذ إجراءات التحفظ على الأشخاص ، فإنه مع الاقرار بأن عضو الرقابة الإدارية ليس من بين مأموري الضبط القضائي ، ومع عدم وجود نص في قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية يخوله سلطة اتخاذ هذه الإجراءات ، وفي ظل نص المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٧١ الذي ينص على أن : « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون » يكون صريحاً القول بأنه يخرج عن حدود صلاحيات وسلطات عضو الرقابة الإدارية اتخاذ إجراءات التحفظ على الأشخاص .

#### ٤ - إجراءات التحفظ على الأشياء :

تخول المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية مأمور الضبط القضائي سلطة اتخاذ جميع الوسائل التحفظية اللازمة للمحافظة على أدلة الجريمة ، وذلك دون تحديد للأشياء التي تكون محلاً لأجراءات التحفظ ، ووفقاً لهذا النص يكون لمأمور الضبط القضائي اتخاذ جميع الوسائل التحفظية للمحافظة على أدلة الجريمة من آثار وأشياء سواء بوضع الاختام أم بإقامة حراس عليها . أما نص المادة السادسة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية والذي يحكم إجراءات التحفظ على الأشياء



فانه حدد الاشياء التى يخول عضو الرقابة الادارية اتخاذ اجراءات التحفظ عليها بنفسه فى الملفات والبيانات والأوراق ، ويفيد معنى ورود ذكرها على سبيل الحصر انه لم يتبع ذكرها بلفظ «وغيرها» ، ولهذا فانه يمكن القول ان عضو الرقابة الادارية له اتخاذ اجراءات التحفظ على الملفات والبيانات والأوراق دون غيرها من الأشياء ، وإن كان له ان اراد التحفظ على غيرها الاستعانة فى تقدير ملاءمة اتخاذ الاجراء ومباشرته بأعضاء الضبطية القضائية العادية عملا بنص الفقرة الأخيرة من البند (ج) من المادة الثانية من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية .

#### هـ - قبول الادعاء بالحقوق المدنية :

لم يتضمن نص الفقرة (د) من المادة الثانية من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية الذى يفيد اختصاص عضو الرقابة الادارية بتلقى البلاغات والشكاوى ما يفيد حق المضرور من الجريمة فى الادعاء بالحقوق المدنية فى الشكاوى التى يقدمها الى عضو الرقابة الادارية ، وبعدم اعتبار عضو الرقابة الادارية من بين أعضاء الضبط القضائى الذين يجوز الادعاء امامهم فى الشكاوى المقدمة اليهم بالحقوق المدنية عملا بنص المادة ٢٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، فانه يمكن القول بعدم قبول الادعاء بالحقوق المدنية امام عضو الرقابة الادارية ، وانه اذا قدم اليه وقبله عضو الرقابة الادارية قبولاً مادياً ، فانه لا يترتب على هذا القبول المادى اى اثر قانونى من الآثار التى يرتبها القانون على الادعاء بالحقوق المدنية أثناء جمع الاستدلالات أو التحقيق .

## الباب الثالث

### فى اختصاص أعضاء الرقابة الادارية بأعمال التحقيق

١٤ - تمهيد :

كان قانون الإجراءات الجنائية يخول مأمور الضبط القضائى - فى غير حالاتى التلبس والندب - سلطة القبض على المتهم وتفتيشه وتفتيش مسكنه فى حدود ما كانت تنص عليه المادتان ٣٤ و ٤٨ ، ثم صدر دستور سنة ١٩٧١ الذى نصت المادة ٤١ منه على أن : « فيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته أو منعه من التنقل الا بأمر قضائى تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع - ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقا لأحكام القانون . ولتلافى هذا التعارض بين أحكام مادتى قانون الإجراءات الجنائية وبين حكم النص الدستورى صدر القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ بتعديل بعض النصوص التشريعية المتعلقة بضمان حريات المواطنين فعُدل المادة ٣٤ وألغى المادة ٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية فأصبحت سلطة مأمور الضبط القضائى فى مباشرة أعمال القبض والتفتيش - وهى من أعمال التحقيق - مقصورة على حالات التلبس ، مع جواز ندبه فيهما أو فى أى إجراء آخر من إجراءات التحقيق - عدا الاستجواب - بأمر تصدره جهة التحقيق الابتدائى .

وإذا كان قد أصبح واضحا أن عضو الرقابة الادارية لا يعد من مأمورى الضبط القضائى وإنما هو قد خول سلطة اتخاذ بعض أعمال وإجراءات الضبط القضائى فى شأن الجرائم التى تدخل فى نطاق اختصاصه الشخصى والنوعى فإنه يكون متعينا القول أن عضو الرقابة الادارية لا يختص - وفقا لحكم القانون العام -

بمباشرة أعمال التحقيق المخولة من القانون لمأمور الضبط القضائي في حالات التلبس بما يتعين معه استقراء نصوص القانون الخاص (قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية) بحثاً عن نصوص تحكم حالات التلبس وسلطات عضو الرقابة الإدارية بشأنها . وقد خلى هذا القانون من نص يخلو عضو الرقابة الإدارية سلطة اتخاذ أو مباشرة عمل أو إجراء من إجراءات التحقيق في حالات التلبس بما يمكن معه القول بعدم اختصاص عضو الرقابة الإدارية بالقبض أو التفتيش في حالات التلبس<sup>(١)</sup> ، لكن هذا القانون قد تضمن نصاً يجيز لعضو الرقابة الإدارية تفتيش أماكن العمل وغيرها من الأماكن التي يستعملها الموظفون المنسوب اليهم جرائم دون تقييد استعمال هذا الحق بوجود الجريمة في حالة تلبس . وعلى هذا فإن البحث في اختصاص عضو الرقابة الإدارية بأعمال التحقيق سيقتضى البدء بتحديد ماهية وطبيعة تفتيش أماكن العمل المخولة سلطة إجراءه لعضو الرقابة الإدارية ، ثم تناول موضوع ندب عضو الرقابة في أعمال التحقيق من بعد .

#### ١٥ - ماهية وطبيعة التفتيش الذي يجريه عضو الرقابة في أماكن العمل :

جاء بنص المادة التاسعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة أنه : «يجوز لعضو الرقابة الإدارية تفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون المنسوب اليهم المخالفات» . ومن النص يبين أن محل هذا الإجراء الذي أطلق عليه النص اسم «التفتيش» هو مكان عمل الموظف العام أو المكان الذي يستعمله الموظف . ويقصد بمكان عمل الموظف المكان الذي يباشر فيه عمله المعتاد داخل ديوان الوزارة أو المصلحة والذي قد يكون غرفة أو غرفة من المسماة بالأجنحة أو المكاتب، كما قد يكون ورشة أو مصنعا أو صالة للدرس أو مرآبا أو غير ذلك من

---

(١) والرأي عندنا أنه لا يكفي للاقرار لعضو الرقابة الإدارية بهذه الاختصاصات وجود النص العام الذي وردت به المادة ٦١ من قانون الرقابة الإدارية على ما سيأتي تفصيله فيما بعد في موضعه .

الاماكن التى يتصور أداء أعمال الوظيفة فيها . أما المكان الذى يستعمله الموظف فيقصد به أى مكان يحتاج الموظف فى أدائه لعمله الى التردد عليه ومنه مخزن حفظ المستندات الذى يحتاج الكاتب المختص باستخراج نماذج الشهادات الرسمية الى التردد عليه للاطلاع على المستندات المحفوظة توطئه لأداء عمله باستخراج نماذج الشهادات . وبهذا المعنى فإن محل الاجراء يكون مقطوعاً بأنه محل أو مكان عام وأنه لا يعد من قبيل المنازل ولا الأماكن المسكونة أو المعدة للسكنى ، ولا الأماكن الخاصة على إطلاق المعنى .

وإذا كان الأصل فى التشريع العام انه يجيز لمأمور الضبط القضائى دخول الأماكن العامة بالشروط وفى الحدود التى يسمح للجمهور بدخولها فإنه فى قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية قد خرج الشارع على هذا الحكم العام فأجاز لمعضو الرقابة الادارية دخول هذه المحال العامة بغير تفرقة بين ما يسمح للجمهور بالدخول فيه وما لا يسمح للجمهور بدخوله مادام محلاً لمباشرة عمل من أعمال وظيفة الموظف المشتبه فيه<sup>(١)</sup> ، أما الغاية من الدخول فهى تفتيش المكان ، ومعلوم أن التفتيش بمعناه القانونى بوصفه عملاً من أعمال التحقيق هو أمر لا يجيزه القانون فى مرحلة جمع الاستدلالات لانه لا يحدث الا بعد اكتشاف الجريمة ، ولهذا فإنه من المستقر عليه ان نص بعض التشريعات الخاصة على تفويل أعضاء الضبط القضائى الخاص خلال مرحلة جمع الاستدلالات اجراء تفتيش بعض الأماكن<sup>(٢)</sup> لا يعد متعلقاً بالتفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق وإنما يعد من قبيل التنقيب السابق على اكتشاف الجريمة وتوجيه الاتهام فيها الى شخص معين<sup>(٣)</sup> . وعموماً فإنه من المعلوم أن الأماكن التى رأى المشرع ان

---

(١) ويعتبر مسلك الشارع فى قانون الرقابة الادارية فى هذا الشأن مماثلاً لمسلكه فى الكثير من التشريعات العقابية الخاصة بالاقتصادية والاجتماعية مثل قانون الضميين والتسمير وقانون العمل .

(٢) انظر على سبيل المثال المادة ١٦١ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ فى شأن قانون العمل .

(٣) الدكتور محمود محمود مصطفى ، الاتهام فى المواد الجنائية ج-٢ : ص ٧٠ ، رقم

التفتيش يعتبر قيذا يرد على حرمتها هي هذه التي تعتبر مستودعا للسر وهي لا تكون كذلك الا اذا كانت اماكن خاصة في حيابة أحد ، والا فان البحث فيها لا يكون فيه تعرض للحرية الشخصية ومن ثم فلا يكون تفتيشها تفتيشا بالمعنى القانوني، ولهذا أجازت المادة ٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية للماموري الضبط القضائي أن يضبطوا الأوراق والأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أن يكون قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكل ما يفيد في كشف الجريمة ، وقد اوضح تقرير لجنة الشيوخ عن المادة ٥٤ وتفسير مندوب الحكومة للمادة ٣٧ من مشروع الحكومة أن المقصود هنا هو ضبط الأشياء التي يعثر عليها عضو الضبط القضائي خارج المنازل في الطرقات العامة وغيرها ، أي حين لا تكون في حيابة أحد فيكون البحث عندئذ من قبيل التحري والاستدلال . وعلى هذا فانه مع عدم ثبوت صفة المكان الخاص الذي هو في حيابة احد في اماكن العمل في الوزارات والمصالح الحكومية وما هو في حكمها من اماكن العمل فان الأصل انه لا يكون ثمة قيد يرد على حرية عضو الرقابة الادارية في دخولها والبحث فيها عن دليل على وقوع الجريمة ونسبتها الى المتهم اللهم الا اذا ثبت ان هناك قيذا اداريا يرد على تفتيش المكان وكان القانون ينص على اعتباره جوهريا<sup>(١)</sup> ، ويبدو أنه ليس في التشريع المصري نصوص تفرض هذه القيود وتنص على اعتبارها جوهرية<sup>(٢)</sup> ، ولهذا فان استئذان رئيس المصلحة قبل اجراء التفتيش لا يعد - سواء نص على وجوبه القانون أم لم ينص - لا يعد أكثر من اجراء تتطلبه اللياقة ويفترض انه مما يسهل مهمة القائم بالأجراء . ولهذا فاننا

(١) في فرنسا تفخس المادة ١٥٧ من ديكريو صدر في ١٥ نوفمبر ١٨١١ بأنه لا يجوز للمامور الضبط القضائي ولا لقاضي التحقيق دخول احدى كليات الجامعة لاثبات وقوع جريمة أو لتنفيد أمر قبض صادر ضد احد اعضاء هيئة التدريس أو أحد الطلبة الا بناء على ترخيص خاص ومكتوب من النائب العام أو أحد وكلاء فيما عدا حالة التلبس أو الحريق أو طلب المساعدة من الداخل . والتفتيش الذي يحصل بغير ذلك الترخيص يكون باطلا .

(٢) انظر المادة ١٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ في شأن الأحكام العسكرية .

نقول بأن التفتيش الذى يجريه عضو الرقابة الادارية فى هذه الأماكن لا يعد من قبيل التفتيش بمعناه القانونى لعدم انطوائه على تعرض للحرية الشخصية لأحد وإنما يعد من قبيل التنقيب السابق على اكتشاف الجريمة ، ولا ينفى عنه هذه الصفة ان المادة التاسعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية قد نصت عليه بعد النص على نذب عضو الرقابة الادارية فى بعض اعمال التحقيق ، فالعبرة هى بطبيعة العمل أو الأجراء القانونى وليس بموضعه أو مكانه فى التشريع ، وعلى هذا فإنه اذا كان هذا التنقيب قد كشف عن جريمة أو عن أدلة فى جريمة فإنه يعد وما ترتب عليه مشروعاً بما يجوز معه الاستناد اليه كدليل فى الدعوى .

#### ١٦ - نذب أعضاء الرقابة الادارية فى أعمال التحقيق :

##### ١٦ - ١ - الأحكام العامة للتفتيش :

يعرف التفتيش بأنه إجراء تحقيق يقوم به موظف مختص للبحث عن أدلة مادية لجناية أو لجنته ، وذلك فى محل خاص أو لدى شخص وفقاً للأحكام المقررة قانوناً<sup>(١)</sup> ، فهو من أوامر التحقيق الابتدائى ومن الأوامر القضائية بلا شبهة . والأمر بالتفتيش لا يصدر الا بسبب هو وقوع جناية أو جنحة يوجه الاتهام فيها الى شخص معين ، وتوجد قرائن قوية على انه يحوز اشياء تثبت عليه الجريمة .

ويجب أن يتضمن أمر التفتيش محلاً معيناً يجرى فيه التفتيش والضبط ، أو شخصاً معيناً يجرى عليه التفتيش . فلا يجرى التفتيش الا بعد تعيين الجريمة واتجاه الاتهام الى شخص معين فيقصد به بعد ذلك التثبت مما دلت عليه التصرّيات ، وعلى هذا فإنه يعد إجراء تحقيق للأدلة وليس لاستكشاف الجريمة أو فاعلها .

(١) الدكتور محمود محمود مصطفى : المرجع السابق ، ص ١٤ ، رقم ١٠٧ .

والتفتيش باعتباره عملا من أعمال التحقيق لا يأمر به ولا ينفذه - في الأصل -  
الا سلطة التحقيق ، أما الضبطية القضائية فلا تأمر به الا في حالة التلبس مع جواز  
نذرها لتنفيذ الأمر بالتفتيش .

## ١٦ - ٢ - الأحكام العامة للنذب في التحقيق :

إذا كان قاضى التحقيق هو سلطة التحقيق الأصلية في القانون المقارن فإن  
النيابة العامة في مصر هي سلطة التحقيق الأصلية وإن كانت المادة ٦٤ من قانون  
الاجراءات الجنائية تجهز ندب قاض للتحقيق في جريمة أو جرائم معينة ، كما  
تجهز المادة ٦٥ ندب مستشار للتحقيق في جريمة أو جرائم معينة ، كذلك فإن  
غرفة المشورة تعتبر من سلطات التحقيق الابتدائى .

ومن المسلم به أن لسلطة التحقيق الابتدائى أن تأذن لعضو الضبط القضائى أو  
أن تندبه في اتخاذ اجراء أو أكثر من اجراءات التحقيق فيما عدا استجواب المتهم .  
ويشترط لصحة النذب أن يكون الناذب أو الأذن مختصا بإجراء التفتيش من  
حيث الشخص والنوع والمكان<sup>(١)</sup> ، ويشترط فيمن يندب أن يكون من أعضاء  
الضبط القضائى وأن يكون مختصا بتنفيذ الأذن .

ويجب أن يكون أمر النذب مثبتا بالكتابة ، وأن يشتمل على بيانات جوهرية  
فيتضمن اسم ووظيفة من أصدره واسم المتهم والتهمة المسندة اليه والأعمال  
المطلوب إجراؤها ، وفي التفتيش يجب تعيين الشخص المطلوب تفتيشه تعيينا  
نافيا للجهرالة . وكذلك المنزل المراد تفتيشه .

ولا يشترط لصحة الاذن أن يسبقه عمل من أعمال التحقيق ، فيكفى أن يكون  
طلب الأذن مصحوبا بتحريات جدية . ويشترط عملا بنص الفقرة الأخيرة من

---

(١) فلا يصح إذن النيابة الصادر بتفتيش غير المتهم أو منزله .

المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية المضافة بعد صدور دستور سنة ١٩٧١ الذى أوجبت مادته الرابعة والأربعون تسبیب الأوامر القضائية بدخول المساكن وتفتيشها ، يشترط أن يكون الأمر الصادر بتفتيش المسكن أو الأذن الصادر بذلك مسبباً<sup>(١)</sup> .

ولم شأن تنفيذ أمر الندب أو الأذن فإنه يجب أن ينفذه من عهد اليه بتنفيذه ، فإذا لم يعين فيه المندوب صح أن يتولى التنفيذ أى مأمور ضبط قضائى مختص ولا يجوز للمندوب المعين فى الأذن أن يندب غيره إلا إذا خوله الأذن ذلك دون أن يشترط فى هذا الأذن الثانى أن يكون بالكتابة . كما يشترط فى الأذن أن يكون مؤرخاً . ولا يخول الأذن من ندب فى الأجراء إلا ما ورد فى الأذن صراحة ، فالأذن بتفتيش منزل المتهم لا ينسحب على شخصه ، والأذن بتفتيش متهم لا يخول القبض عليه .

### ١٦ - ٣ - أعمال التحقيق التى يجوز ندب أعضاء الرقابة فيها :

سبق القول أنه يترتب على الإقرار بعدم اعتبار أعضاء الرقابة الإدارية من مأمورى الضبط القضائى أنه لا يجوز - وفقاً للقواعد العامة - انتخاب أحد منهم فى القيام ببعض أعمال التحقيق<sup>(٢)</sup> ، وعلى هذا فإن سند مشروعية تخويل أعضاء الرقابة الإدارية سلطة القيام ببعض أعمال التحقيق بطريق الندب إنما يكون هو النص الخاص بذلك فى قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية وتنص المادة التاسعة من هذا القانون على أن : «للمراقبة الإدارية أن تجرى تفتيش أشخاص ومنازل العاملين المنسوبة اليهم المخالفات بعد الحصول على إذن كتابى من رئيس

---

(١) وترى محكمة النقض أن كلا من الدستور والقانون لم يوجب تسبیب الأمر بالتفتيش إلا إذا كان منصبا على المساكن ، فلا يطل أمر التفتيش لعدم تسببيه إذا اقتصر على تفتيش الشخص .

(٢) راجع ما سلف فى البند رقم ٧ .



الرقابة الادارية أو من النيابة العامة اذا كانت هناك مبررات قوية تدعو لاتخاذ هذا الاجراء ، ويجب فى جميع الأحوال أن يكون الأذن كتابيا . ومن هذا النص يبين أن احكام ندب أعضاء الرقابة الادارية فى بعض أعمال التحقيق هي كالاتى بعد :

#### ١٦ - ٤ - النداب فى الأجراء ، أو الأذن به :

ساوت المادة التاسعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية بين رئيس الرقابة الادارية وبين النيابة العامة بنصها على وجوب وكفاية صدور الاذن من أيهما الى عضو الرقابة الادارية لاسباح المشروعية على مباشرة عضو الرقابة الاجراء المأذون به أو المندوب فى تنفيذه . ويبدو أن ماورد به هذا النص يحتاج الى شيء من البحث والتمحيص اذ لا يمكن الاقرار به على النحو الذى ورد عليه ، فمن المعلوم انه يشترط لصحة امر الندب أو الاذن اختصاص مصدره بالاجراء ذاته محل الندب ، ومن المعلوم أن السلطة المختصة بالتفتيش - باعتباره من اجراءات التحقيق الابتدائى - هي سلطات هذا التحقيق أو انها قضاء التحقيق . ومن المعلوم أيضا أن المادة ٤١ من دستور سنة ١٩٧١ قد اشترطت لمشروعية القبض على الاشخاص أو تفتيشهم أن يصدر بالاجراء أمر من القاضى المختص أو من النيابة العامة وفقا لاحكام القانون ، وأن المادة ٤٤ من الدستور قد اشترطت لصحة اجراءات دخول المساكن وتفتيشها أن يصدر بها امر قضائى مسبب ، وهذا الامر لا يصدر الا من قضاء التحقيق ؛ ولما كان مؤكدا ان رئيس الرقابة الادارية لا يعتبر على اى نحو سلطة من سلطات القضاء الذى يخول وحده اصدار الأوامر القضائية ، فانه يمكن الجزم بعدم دستورية نص المادة التاسعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية فيما ورد به من تخويل رئيس الرقابة الادارية سلطة الندب فى تنفيذ التفتيش أو الأذن به بما يعتبر معه حكم هذا النص - على حد قول

محكمة النقض - (١) قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه . وعلى هذا فإن الجهة المختصة بإصدار أمر الذنب أو الأذن بإجراء التفتيش إنما تكون سلطات التحقيق الابتدائي وحدها والتي تعتبر النيابة العامة في القانون المصري هي السلطة الأصلية فيه .

## ١٦ - ٥ - أعمال التحقيق محل الذنب :

حددت المادة التاسعة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية أعمال التحقيق التي يجوز ذنب عضو الرقابة الادارية في تنفيذها في تفتيش أشخاص العاملين المتهمين ، وتفتيش مساكنهم ، مما لا يجوز معه ذنبهم في غير ذلك من أعمال التحقيق .

وفي شأن تفتيش الأشخاص فإن المادة ٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن : «القاضي التحقيق أن يفتش المتهم ، وله أن يفتش غير المتهم اذا اتضح من أمارات قوية أنه يخفي أشياء تفيد في كشف الحقيقة ، ويراعى في التفتيش حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٦ . ووفقا لنص المادة ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية فإنه لا يجوز للنيابة العامة تفتيش غير المتهم الا بعد الحصول مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضي الجزئي بعد اطلاعه على الأوراق . وترتيبها على هذا فإنه يمكن القول انه يجوز للنيابة العامة أن تنذب عضو الرقابة الادارية في تفتيش شخص المتهم ، على انه - وفقا لصريح عبارة النص - يشترط أن يكون المتهم من العاملين في الجهاز الحكومي في الدولة أو من طائفة الموظفين العموميين (٢) ، فلا يجوز ذنب عضو الرقابة الادارية في تفتيش غير هؤلاء وذلك لما هو معلوم من أن اجراء التفتيش هو قيد يرد على حرية الفرد فلا يجوز التوسع في تفسير نصوصه وإنما يتعين لدى تفسيره الأخذ بمبدأ التفسير الضيق .

---

(١) راجع نقض جنائي ٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ . مجموعة أحكام النقض لسنة ٢٦ . ج ١٨٨ ، ص ١٠٢٧ السابقة الإشارة اليه .

(٢) راجع ما سبق تمت عنوان الاختصاص الشخصي لمعضو الرقابة الادارية بند ١٠-١ .

وفى شأن تفتيش المنازل فيمكن القول انه يقصد بالمنزل المكان المسكون Lieu Habité وهو المكان المخصص بطبيعته للسكنى سواء لمدة طويلة أم قصيرة ، كما يدخل فيه المكان الذى هو وان لم يخصص فى الأصل للسكنى الا انه مسكون فعلا ، ويأخذ حكم المكان المسكون المكان المعد للسكنى Destiné à l'habitation ، وهو المكان المهيأ للسكنى ولكن لا يقيم به ساكنوه مؤقتا كمنزل فى مصيف أو مشى أو فى الريف وتختص النيابة العامة فى مصر بتفتيش مسكن المتهم أما إذا تطلب الأمر تفتيش مكان فى حيازة غير المتهم فانه يجب عليها أن تستأذن فى ذلك القاضى الجزئى<sup>(١)</sup> . ووفقا لعبارة نص المادة التاسعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية فان للنيابة العامة أن تندب عضو الرقابة الادارية فى تفتيش منزل المتهم شريطة أن يكون المتهم من العاملين فى الجهاز الحكومى فى الدولة أو من طائفة الموظفين العموميين<sup>(٢)</sup> ، ولكن لايجوز لها أن تندب عضو الرقابة الادارية فى تفتيش منزل غير هؤلاء من المتهمين ، فان ندبت فى ذلك بطل أمر الندب وبطل تنفيذه وما أسفر عنه من أدلة لعدم اختصاص المندوب بالعمل أو الاجراء .

## ١٦ - ٦ - شروط صحة أمر الندب فى التفتيش :

يشترط - بطبيعة الحال - لصحة أمر الندب بالتفتيش الذى يصدر من النيابة العامة الى عضو الرقابة الادارية أن تتوافر فيه الشروط العامة للندب والسابقة الإشارة إليها . وقد نصت المادة التاسعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية على وجوب أن يكون الاذن الصادر بالتفتيش مثبتا بالكتابة ، وهذا الشرط لا يعدو أن يكون ترديدا للشرط العام المتطلب فى أمر الندب والذى يستوجب أن يكون مثبتا بالكتابة لما هو معلوم من ان اجراءات التحقيق والأوامر الصادرة بشأنه يجب

(١) يرامى فى هذا نص الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والذى خول النيابة العامة سلطات قاضى التحقيق

فى تحقيق الجنايات التى تختص بها محكمة أمن الدولة العليا .

(٢) راجع حكم النقض الصادر فى ١٨ يناير سنة ١٩٧٠ والسابقة الإشارة اليه فى الهامش الخاص بالبند رقم ١٠ - ١ .

اثباتها بالكتابة لكي تبقى حجة يعامل الموظفون الآمرون منهم والمؤتمرون بمقتضاها ، ولأن ورقة الاذن ورقة رسمية يجب أن تحمل بذاتها دليل صحتها ومقومات وجودها وعلى هذا فانه يبطل التفتيش الذى يجريه عضو الرقابة بناء على أمر ندب صدر اليه شفافة من عضو النيابة المختص أو بناء على اذن صدر اليه بطريق الهاتف ما لم يكن لهذا الأذن أصل موقع عليه ممن أصدره .

كذلك نصت المادة التاسعة من قانون إعادة تنظيم الرقابة الادارية على الشرط الخاص بوجوب توافر مبررات قوية تدعو لاتخاذ اجراء الندب . وهذا الشرط يتعلق بركن السبب فى التفتيش كاجراء من اجراءات التحقيق وفى الأمر الصادر به فمن المعلوم انه يتطلب لصحة التفتيش توافر مبرر قوى له ، وانه لا يكفى لاجازته أن يوجه اتهام جدى لائ شخص معين فى جريمة معينة ، وانما يجب أن تكون هناك فائدة يحتمل الحصول عليها بالتفتيش والا كان الاجراء تحكميا ، وهذا الشرط مستفاد من نص الفقرة الثانية من المادة ٩١ من قانون الاجراءات الجنائية التى استوجبت فى أمر التفتيش أن يكون مسببا .

## ١٦ - ٧ - الأعمال التى يجرىها أمر التفتيش بالتبعية :

الغاية من التفتيش هى الضبط ، ويستوجب الاقرار بجواز ندب عضو الرقابة الادارية فى تنفيذ التفتيش الاقرار بجواز ندبه فى ضبط الأشياء . والضبط مقيد بقيام سببه - أى دواعى التفتيش - فالضبط لا يكون الا فى جناية أو جنحة معينة وجه فيها الاتهام الى شخص معين وظهر أن هناك احتمالا فى وجود أشياء لديه أو فى محله ذات فائدة فى ظهور الحقيقة . والضبط كالتفتيش لا يكون الا فى مكان معين أو لدى شخص معين ، ويجب أن ينصب أمر الضبط على أشياء معينة ، فلا يكون صحيحا اذا كانت صيغته عامة بحيث يمتد الى كافة الأشياء التى يحوزها المتهم أو الغير ، ولا يكون الضبط صحيحا الا بالنسبة للجريمة التى أمر

فيها بالضبط فلا يحتاج على المتهم بالأشياء التي تفيد في كشف الحقيقة في جريمة أخرى وذلك مالم يكن ظهور هذه الأشياء قد وقع عرضا أثناء التفتيش على ما تنص عليه المادة ٥٠ من قانون الإجراءات الجنائية . والأشياء التي يجوز ضبطها هي الأشياء التي استعملت في الجريمة أو أعدت لاستعمالها فيها ، والأشياء التي استحصلت منها وكل ما تخلف عنها ، وغير ذلك مما يفيد في كشف الحقيقة .

#### ١٦ - ٨ - أعمال التحقيق التي لايجوز نذب عضو الرقابة فيها :

إذا كان المبدأ العام أن القانون لم يجعل لبعض الأشياء أو الأوراق حصانة خاصة تمنع من ضبطها فإن القانون - من جهة أخرى - لم يخول سلطة أو حق الاطلاع على الأوراق ، وكذا ضبط المراسلات والسلطات معينة مما يبطل معه مباشرة غير هذه السلطات أو القائمين عليها هذه الأعمال ما لم يكن ذلك بناء على أمر ندب توافرت فيه جميع شرائط صحته وأخصها اختصاص كل من النائب والمندوب بالعمل . ويمكن القول أن أمر النذب الصادر الى عضو الرقابة الإدارية لا يجيز له مباشرة أعمال التحقيق الآتي بيانها :

**أولا : الاطلاع على الأوراق ،** تنص المادة ٥٢ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه «إذا وجدت في منزل المتهم أوراق مختومة أو مغلقة بأية طريقة فلا يجوز للمأمور الضبط القضائي أن يفضها» ، أما صاحب الحق في الاطلاع عليها فهو سلطة التحقيق الأصلية على ما تنص عليه المادة ٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية وترتيبها على هذا فإنه يكون محققا أن الأذن لعضو الرقابة الإدارية بالتفتيش لا يخوله - أعمالا للقواعد العامة - الحق في الاطلاع على الأوراق المختومة أو المغلقة كما لا يخوله الحق في فحصها

وإذا كانت القواعد العامة تقضى بأنه متى كان مأمور الضبط القضائي يقوم بالتفتيش بناء على إذن سلطة التحقيق فإنه يكون جائزا ندبه في الإطلاع على الأوراق ولو كانت مغلفة . فإنه في شأن تحديد سلطات ووظائف عضو الرقابة الإدارية يتعين ملاحظة أنه ليس من أعضاء الضبط القضائي ولهذا فإنه يمتنع على سلطات التحقيق أن تندبه في إجراء أو تنفيذ أعمال التحقيق كأصل عام مالم يجر لها هذا نص خاص في قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية . ولما كان هذا القانون قد حدد أعمال التحقيق التي يجوز ندب أعضاء الرقابة الإدارية في مباشرتها في تفتيش الأشخاص والمساكن على النحو السابق ذكره دون الإطلاع على الأوراق فإنه يكون من المقرر عدم جواز ندب عضو الرقابة الإدارية في الإطلاع على الأوراق.

**ثانياً : ضبط الخطابات والبرقيات والمطبوعات والطرود : والمقصود**  
هو ضبط هذه الأشياء في مكاتب البريد والهرق . وتنص المادة ٤٥ من دستور سنة ١٩٧١ على أن : «لحياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون . والمراسلات البريدية والبرقية والمادثات التليفونية وغيرها من وسائل الاتصال حرمة وسريتها مكفولة ، ولا تجوز مصادرتها أو الإطلاع عليها أو رقابتها إلا بأمر قضائي مسبب ولدة محددة ووفقاً لأحكام القانون» . وتنص المادة ٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية على أن : «لقاضى التحقيق أن يأمر بضبط جميع الخطابات والرسائل والجرائد والمطبوعات والطرود لدى مكاتب البريد ، وجميع البرقيات لدى مكاتب الهرق ، وأن يأمر بمراقبة المادثات السلكية واللاسلكية ، أو إجراء تسجيلات لأحاديث جرت في مكان خاص متى كان لذلك فائدة في ظهور الحقيقة في جناية أو جنحة معاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . وفي جميع

الأحوال يجب أن يكون الضبط أو الاطلاع أو المراقبة أو التسجيل بناء على أمر مسبب ولدة لا تزيد على ثلاثين يوما قابلة للتجديد لمدة أو مدد أخرى مماثلة ، وطبقا للمادة ٢٠٦ من قانون الاجراءات الجنائية يكون للنيابة العامة هذه السلطات وبنففس الشروط اذا حصلت مقدما على أمر مسبب بذلك من القاضى الجزئى بعد اطلاعه على الأوراق ، ويلتزم القاضى الجزئى بما يلتزم به قاضى التحقيق .

وانذا كان جائزا ندب مأمورى الضبط القضائى فى بعض أعمال التحقيق ، ومع الاقرار بأن الأصل العام هو عدم جواز ندب غير أعضاء الضبط القضائى فى أعمال التحقيق ، فإنه لا يكون للنيابة العامة - بصدد أنن القاضى الجزئى - أن تندب فى هذه الأعمال أعضاء الرقابة الادارية والذين خلى قانون اعادة تنطيم الرقابة الادارية من نص خاص يميز ندبهم فيها .

**ثالثا : الاطلاع على الرسائل ،** تنص المادة ٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية على أن : « يطلع قاضى التحقيق وحده على الخطابات والرسائل والأوراق المضبوطة ، على أن يتم هذا اذا امكن بحضور المتهم والحائز لها أو المرسلة اليه ويدون ملاحظاتهم عليها ، وله عند الضرورة أن يكلف أحد أعضاء النيابة العامة بفرز الأوراق المذكورة وله حسب ما يظهر من الفحص أن يأمر بضم تلك الأوراق الى ملف القضية أو يردها الى من كان جائزا لها أو الى المرسلة اليه . وتبلغ الخطابات والرسائل التلغرافية المضبوطة الى المتهم أو المرسلة اليه . وقد خولت النيابة العامة هذه السلطات اذا حصلت على اذن القاضى الجزئى ( الفقرة الأخيرة من المادة ٢٠٦ اجراءات جنائية ) ولكن لا يجوز للنيابة أن تكلف احد أعضاء الضبطية القضائية بفرز الأوراق المضبوطة لاغفال المادة ٢٠٦ النص على ذلك

فضلا عن أن نص المادة ٩٧ لم يخول قاضى التحقيق الاستعانة بالنيابة فى ذلك الا عند الضرورة بما يعنى أن الأصل هو أن يقوم المحقق بنفسه بالإطلاع على الأوراق قصد المحافظة على ماقد تنطوى عليه من أسرار . ولهذا فانه يكون مؤكدا عدم جواز ندب عضو الرقابة الادارية فى الإطلاع على الرسائل .

**رابعاً : مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية :** لا تخرج المحادثة الهاتفية عن أن تكون رسالة شفوية ولذلك فانها قد شبهت بالرسائل المكتوبة وأجرى عليهما حكم واحد . وتجزئ المادة ٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية للقاضى بقرار مسبب ولمدة محددة مراقبة الأحاديث السلكية واللاسلكية وبنفس شروط ضبط الرسائل والبرقيات لدى مصلحة البريد أو البرق . وللنهاية العامة بعد استئذان القاضى الجزئى أن تباشر مراقبة المحادثات السلكية واللاسلكية أو أن تندب أحد أعضاء الضبط القضائى فى ذلك ، ولكن ليس لها أن تندب غير أعضاء الضبط القضائى فى ذلك مالم يجرز لها ذلك نص خاص ، وبخلو قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية من مثل هذا النص فانه لا يكون جائزا ندبهم فى هذه الأعمال<sup>(١)</sup> .

**خامساً : تسجيل الأحاديث بالوسائل العلمية :** سبق القول بعدم دستورية نص الفقرة الأولى من المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية فيما ورد فيه من تخويل الرقابة الادارية وظيفة اجراء المراقبة السرية بالوسائل العلمية فى مرحلة جمع الاستدلالات باعتبار ذلك اختصاصا مستمدا

---

(١) ولا يحتاج لدحض هذا الرأى بنص المادة ٦١ من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية لوجوب ملاحظة الفرق بين الوثائق أو الاختصاصات وبين السلطات ، على ما سبق تفصيله فى البند رقم ٨ .



من القانون مباشرة وليس عن طريق النذب<sup>(١)</sup> . وليس هذا هو المقصود في هذا الموضوع ، وإنما المقصود هو تسجيل الأحاديث بالوسائل العلمية باعتباره عملاً من أعمال التحقيق التي يجوز نذب أعضاء الضبط القضائي فيها . ونبادر فنقول إن النص في قانون الرقابة الإدارية الوارد في شأن اختصاص الرقابة الإدارية بإجراء المراقبة السرية بالوسائل الفنية - والذي ثبت عدم دستوريته - لا يفيد جواز نذب عضو الرقابة الإدارية في هذا الإجراء فمثل هذه الإجازة لا يكون ثمة محل لها إلا إذا تضمنها نص خاص في القانون وذلك مع الوضع في الاعتبار أن عضو الرقابة الإدارية ليس من بين مأموري الضبط القضائي<sup>(٢)</sup> .

#### ١٢ - تفويض سلطات الضبط القضائي لا يفيد جواز النذب في أعمال التحقيق :

يبدو أنه لا يزال في موضوع «نذب أعضاء الرقابة الإدارية في أعمال التحقيق» مسألة تستوجب الإيضاح ، إذ تنص المادة ٦١ من قانون إعادة تنظيم الرقابة الإدارية على أن : «يكون لرئيس الرقابة الإدارية ونائبه ولسائر أعضاء الرقابة ولن يندب للعمل عضواً بالرقابة سلطة الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية، ولهم في سبيل مباشرة اختصاصاتهم جميع السلطات التي تخولها صفة الضبطية القضائية المقررة لبعض العمال في دائرة اختصاصهم» . وقد يبعث وجود هذا النص على الاعتقاد بأنه قد أورد استثناءً على القاعدة العامة التي تقضى بعدم جواز نذب غير أعضاء الضبط القضائي في أعمال التحقيق ، مفاده جواز نذب أعضاء الرقابة الإدارية في هذه الأعمال . والرأي عندنا هو عدم صحة ذلك فالسلطات التي يخولها النص لأعضاء الرقابة هي «سلطات الضبط القضائي» والأصل أن أعمال التحقيق هي أعمال مختلفة - من حيث الطبيعة القانونية وما

(١) راجع البند رقم ١٢ .

(٢) راجع في شأن هذا الإجراء المادة ٤٥ من الدستور والمادتين ٩٥ ، ٢٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية .

تخوله من سلطات - عن أعمال الضبط القضائي ، فضلا عن أنه يبين من النص أن عضو الرقابة الادارية يستمد سلطاته هذه من القانون مباشرة وليس هذا هو حال السلطات التي يتمتع بها عضو الضبط القضائي عند مباشرته عملا من أعمال التحقيق بناء على أمر نذب من جهة التحقيق الابتدائي حيث يكون صاحب السلطة هو جهة التحقيق الابتدائي ويكون مصدر السلطات التي يتمتع بها عضو الضبط القضائي هو أمر النذب الذي يفيد تفويضه في مباشرة سلطات جهة التحقيق الابتدائي في حدود ماورد في أمر النذب فلا يستطيع أن يتجاوزها ؛ ولهذا فإنه لا يكون صحيحا القول بأن من شأن أعمال هذا النص جواز نذب اعضاء الرقابة الادارية في أعمال التحقيق بصفة عامة ، ويكون الصحيح هو عدم جواز نذبهم في غير ما نص قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية على جواز نذبهم فيه من أعمال التحقيق .

#### **١٨ - في تحريك الدعوى الجنائية بناء على تعريضات الرقابة الادارية :**

تنص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية على أن : « اذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال ، وعلى النيابة الادارية أو النيابة العامة اعادة الرقابة الادارية بما انتهى اليه التحقيق . ويتعين الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي بالنسبة الى العاملين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو العاملين الذين تجاوز مرتبتاتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه عند إحالتهم للتحقيق» . وهذا النص يحكم الإجراءات التالية على ظهور الجريمة نتيجة لأعمال جمع الاستدلالات التي باشرتها الرقابة الادارية بدءا من التصرف في المحاضر الى حين تحريك الدعوى الجنائية بطريق التحقيق وذلك على النحو الآتي :

## ١٩ - تصرف الرقابة الادارية فى محاضر جمع الاستدالات :

يبين من عبارة الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية التى تقول : « اذا أسفرت التحريات أو المراقبة عن أمور تستوجب التحقيق أحيلت الأوراق الى النيابة الادارية أو النيابة العامة حسب الأحوال » ، أنه اذا أسفرت أعمال جمع الاستدالات عن اكتشاف جريمة جنائية تعين على الرقابة الادارية أن تحيل الأوراق الى النيابة العامة . وهو ما يعنى عدم تحويل الرقابة الادارية سلطة ملامة التصرف فى التهمة فلا يكون لها أن تحفظ الأوراق . وباحالة الأوراق الى النيابة العامة فإنه يكون لها وحدها أن تتصرف فى التهمة سواء بحفظها عملاً بسلطتها فى ملامة تحريك الدعوى الجنائية على ما تنص عليه المادة ٦١ من قانون الاجراءات الجنائية ، أم بتحريك الدعوى الجنائية فيها على ما تنص عليه المادة ٦٢ من ذات القانون .

على أنه يتعين ملاحظة ان نص المادة الثامنة من قانون الرقابة الادارية على أن تكون إحالة الأوراق الى النيابة العامة إنما يكون بإذن من رئيس الرقابة الادارية أو نائبه لا يفيد تقييد اجراء الاحالة بقيد «الأذن» بمعناه القانونى والذى يفترض أنه لا يرد الا على السلطة فى تحريك الدعوى الجنائية ، فهو لا يعدو أن يكون نصاً يتعلق بقصر الاختصاص بإحالة الأوراق الى النيابة العامة على رئيس الرقابة الادارية ونائبه مما معناه تعلق النص بتوزيع الاختصاص الذاتى بين أعضاء الرقابة الادارية فلا يترتب على مخالفته بطلان<sup>(١)</sup> .

---

(١) وشبهه بهذا ما كانت المادة ٦٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص عليه قبل تعديلها بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ من ضرورة صدور إذن من النائب العام لتحريك الدعوى ضد موظف أو مستخدم عام أو أحد رجال الضبط عن جريمة من جرائم المادة ١٢٢ عقوبات اذا كان الحكم المطلوب تنفيذه مساعداً فى متاعمة ادارية . وحيث لم يكن «الأذن» يعنى قيذا يرد على حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية وإنما يتعلق بتوزيع الاختصاص الذاتى بين أعضاء النيابة العامة .

## ٢٠ - تصرف النيابة العامة في التهمة :

تختص النيابة العامة وحدها بالتصرف في التهمة بناء على الاستدلالات التي جمعت وذلك بأن تأمر بتمريك الدعوى الجنائية على ما تنص عليه المادة ٦٣/١ من قانون الاجراءات الجنائية أو بحفظ الأوراق على ما تنص عليه المادة ٦١ من ذات القانون على انه تجدر ملاحظة أن نص الفقرة الثانية من المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية قد نص على وجوب الحصول على موافقة رئيس المجلس التنفيذي بالنسبة الى العاملين الذين في درجة مدير عام فما فوقها أو العاملين الذين تجاوز مرتبتاتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه عند إحالتهم للتحقيق ، وهو ما يستوجب بحث الطبيعة القانونية لهذه الموافقة لتحديد الأثر القانوني الذي يترتب على عدم الحصول عليها ، وهو ما نتناوله في البند التالي .

## ٢١ - الطبيعة القانونية لموافقة رئيس المجلس التنفيذي المطلوبة بالنص :

في شأن الطبيعة القانونية لموافقة رئيس المجلس التنفيذي (رئيس الوزراء) التي تطلبها نص المادة الثامنة من قانون الرقابة الادارية كشرط للتحقيق مع العاملين الذين في درجة مدير عام أو الذين تجاوز مرتبتاتهم الأصلية ١٥٠٠ جنيه ، فإننا نبادر بالقول بأنه ليس لدينا شك في أن هذه الموافقة تعد من قبيل الأذن على ما يبين من الحجج الآتية :

١ - إن الخطاب في النص موجه الى النيابة العامة إذ ورد بعد النص على إحالة الأوراق الى النيابة العامة وفي معرض بيان واجباتها لدى إحالة الأوراق اليها .

٢ - ان النص قد تطلب - كما يبين من عبارته - صدور هذه الموافقة لدى إحالة هؤلاء العاملين للتحقيق . إذ يفيد هذا المعنى الضمير المتصل في لفظ «إحالتهم» وهو ما لم يتطلبه النص عند إحالة الأوراق الى النيابة العامة .

هذا مع ما هو معلوم من أن التحقيق وسيلة من وسائل تحريك الدعوى الجنائية فى الجنايات والجنع ، وأن التحقيق مع شخص معين بوصفه متهما هو الاجراء الذى يتحول به التحقيق من مرحلة العينية الى المرحلة الشخصية وبه تتحرك الدعوى الجنائية ضد هذا الشخص . ومعلوم أيضا أن القيود التى ترد على حرية النيابة فى شأن مباشرة الدعوى الجنائية انما تتعلق بتحريكها ، حتى اذا ما تطلب القانون ضرورة صدور عمل أو قرار أو طلب من شخص أو جهة كى تسترد النيابة العامة حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية ، كان ما تطلبه القانون قيودا على حرية النيابة يتعين حصوله أو استيفاءه قبل تحريك الدعوى والا كان رفع الدعوى الى القضاء وليد بطلان شاب اجراءاتها بما يتعين معه عدم قبولها .

٢ - ان دراسة المصدر التاريخى للنص تؤكد ان هذه الموافقة المطلوبة هي قيد يرد على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ضد فئة من الموظفين العموميين فيما يسميه جانب من الفقه «بالامتياز الإدارى» ، ذلك ان النص يجد مصدره فى قرار مجلس النظار المصرى الصادر فى ٨ أبريل سنة ١٨٩٥ الذى كانت مادته السابعة تنص على أنه : «يجب على النيابة العامة قبل اقامة الدعوى على أحد الموظفين أن تتفق مع الجهة الرئاسية التابع لها الموظف أو المستخدم ، وإذا حصل خلاف ترفع النيابة الأمر لوزارة العدل وهو يتفق مع الوزير ذى الشأن ويصدر قراره فى ظرف خمسة عشر يوما من يوم المخاطرة فى المسألة مع الوزير المشار اليه» . وكان متفقا على أن هذا النص يقيد حرية النيابة فى تحريك الدعوى ضد الموظفين العموميين بأية جرائم وفى جميعها بضرورة حصول الاتفاق على تحريكها مع الجهة الرئاسية ، أو بصور قرار من وزير العدل بعد الاتفاق مع الوزير المختص بتحريك الدعوى ، وكان المعنى الحقيقى

لاتفاق النيابة مع الجهة الرئاسية للموظف ، أو لاتفاق وزير العدل مع الوزير الذى يتبعه الموظف أنه الحصول على إذن هذه الجهة أو الوزير على تحريك الدعوى ضد الموظف .

وانا كان هذا النص قد ألغى بقرار مجلس الوزراء الصادر فى ٣٠ يناير سنة ١٩٢٧ واستبدل به نص يقول : «يجرى التحقيق فيما يوجه الى الموظفين من التهم بأمر من رئيس النيابة أو نائب النيابة وتخطر المصلحة ذات الشأن» بما استردت معه النيابة حريتها فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين ، فان فى عودة قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية الى النص ما يفيد اتجاه قصد الشارع الى تقييد حرية النيابة فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الفئة التى حددها من الموظفين العموميين متى كانت هيئة الرقابة الادارية هى الجهة التى قامت عن طريق اعضائها بأعمال جمع الاستدلالات فى الجريمة المطلوب تحريك الدعوى الجنائية لها .

٤ - يؤكد هذا المعنى أن التشريع السورى لا يزال يحتفظ للموظف العام بمثل هذا الامتياز بنص المادة ٢٨ من قانون مجلس التأديب رقم ٩٠ على نص مماثل لنص قرار مجلس النظار المصرى لسنة ١٨٩٥ ، وأن الفقه والقضاء السوريين يجمعان على أنه يمثل قيداً على حرية النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظف العام<sup>(١)</sup> . كما يؤكد أن التشريع اللبنانى يتضمن نصاً شبيهاً بنص المادة الثامنة من قانون اعادة تنظيم الرقابة الادارية ، إذ تنص المادة ٦١ من المرسوم الاشتراعى رقم ١١٢ الصادر فى ١٢ من كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٩ على وجوب حصول النيابة العامة على موافقة الادارة التى ينتمى اليها الموظف قبل تحريك الدعوى

---

(١) انظر تلغى سورى ١٩٦٨/١٠/٢٩ ، مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض السورية فى القضايا الجزائية من عام ١٩٤٩ الى عام ١٩٦٨ . رقم ١٣١٦ ، ج٢ - ٩٣٤ ، ق ٧١٠ .

الجنائية ضده ، ويجمع الفقه والقضاء في لبنان على أن مدلول النص هو تقييد حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظف عن الجرائم المتعلقة بأداء الوظيفة بضرورة الحصول على هذه الموافقة ، أو الاذن بتحريك الدعوى .

٥ - وأخيرا فإن مصدر هذه التصوص جميعا هو نص المادة ٧٥ من دستور السنة الثامنة في فرنسا الذي كان يقيّد تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين بالجرائم الواقعة بمناسبة أداء واجبات الوظيفة بضرورة الحصول على إذن مجلس الدولة . وقد كان متفقاً على أن هذا النص إنما يورد قيداً على حرية النيابة في تحريك الدعوى الجنائية ضد الموظفين العموميين عن الجرائم الواقعة بمناسبة أداء الوظيفة<sup>(١)</sup> ، حتى إذا ما حركت الدعوى الجنائية دون الحصول على هذه الموافقة أو الآن كان متعيناً الحكم بعدم قبولها .

وعلى هذا فإنه يمكن القول إن النيابة العامة لا تملك تحريك الدعوى الجنائية ضد هذه الفئة من الموظفين بطريق التحقيق أو رفعها إلى قضاء الحكم إلا إذا حصلت على هذه الموافقة وينبني على مخالفة ذلك بطلان إجراءات بدء تسير الدعوى أمام جهة التحقيق أو الحكم وبطلان الحكم الذي يبنى عليها ، وبطلان هنا من النظام العام .

---

(١) انظر في هذا جاستون ستيهاني وجورج ليفاسير : « قانون العقوبات العام والأجراءات الجنائية » ، ط ٢ ، سنة ١٩٧٥ ، ص ٤٠٢ ، رقم ٤٢٢ .

رقم	المحتوى	صفحة
	تقديم .....	
	الباب الأول	
	المركز القانوني لهيئة الرقابة الإدارية	
١ -	هيئة الرقابة الادارية شخص معنوى مصلى (مرفقى)	٥
٢ -	النتائج المترتبة على الاقرار للرقابة الادارية بالشخصية المعنوية .	٦
٣ -	النتائج المترتبة على اجتماع صفتين فى الرقابة الادارية .	٦
٤ -	خضوع الرقابة الادارية للموصاية الادارية .	٧
٥ -	علاقة الرقابة الادارية بكل من : السلطة التنفيذية ، والسلطة القضائية ، والأفراد .	٨
	الباب الثانى	
	فى اختصاص إختصاص الرقابة الإدارية بأعمال الضبط القضائى	
٦ -	أعضاء الرقابة الادارية ليس لهم صلة الضبط القضائى .	١١
٧ -	النتائج المترتبة على عدم تحويل أعضاء الرقابة الادارية صفة الضبط القضائى الخاص .	١٣
٨ -	الفرق بين اختصاصات عضو الرقابة الادارية وبين سلطاته .	١٤
٩ -	أعضاء الرقابة الادارية المختصون ببعض أعمال الضبط القضائى .	١٧
١٠ -	حدود اختصاص أعضاء الرقابة الادارية بأعمال الضبط القضائى .	١٨
١/١٠	الاختصاص الشخصى	١٨
٢/١٠	الاختصاص النوعى .	١٩
٣/١٠	الاختصاص المكائى .	٢١
١١ -	أعمال الضبط القضائى المنوطة لعضو الرقابة الادارية .	٢٢



رقم	المحتوى	صفحة
١/١١	تمهيد :	٢٢
٢/١١	الكشف عن الجرائم واجراء التحريات .	٢٣
٣/١١	القيود الخاصة بجرائم غير للموظفين .	٢٥
٤/١١	تلقي البلاغات والشكاوى .	٢٧
٥/١١	الحصول على الايضاحات .	٢٨
٦/١١	جمع القرائن المادية .	٢٩
٧/١١	اجراءات التحفظ على الأوراق والمستندات .	٣١
٨/١١	طلب وقف العامل أو ابعاده عن العمل .	٣٢
٩/١١	تحرير المحاضر .	٣٣
١٢ -	عدم دستورية النص الخاص باجراء المراقبة السرية .	٣٣
١٣ -	أعمال الضبط القضائي غير المخولة بالنص لمضو الرقابة .	٣٦
	سؤال المشتبه فيه .	٣٦
	اجراء الممانعات .	٣٧
	اجراءات التحفظ على الأشخاص .	٣٧
	اجراءات التحفظ على الأشياء .	٣٨
	قبول الادعاء بالحقوق المدنية .	٣٩
	الباب الثالث	
	في اختصاص أعضاء الرقابة الإدارية بأعمال التحقيق	
١٤ -	تمهيد :	٤٠
١٥ -	ماهية وطبيعة التفتيش الذى يجره عضو الرقابة فى أماكن العمل .	٤١
١٦ -	ندب أعضاء الرقابة الادارية فى التفتيش .	٤٤

رقم	المحتوى	صفحة
١/١٦	الأحكام العامة للتفتيش	٤٤
٢/١٦	الأحكام العامة للتدب في التحقيق	٤٥
٣/١٦	أعمال التحقيق التي يجوز تدب أعضاء الرقابة فيها .	٤٦
٤/١٦	النائب في الأجراء أو الأذن به .	٤٧
٥/١٦	أعمال التحقيق محل التدب .	٤٨
٦/١٦	شروط صحة أمر التدب في التفتيش	٤٩
٧/١٦	الأعمال التي يجوزها أمر التفتيش بالتهمة .	٥٠
٨/١٦	أعمال التحقيق التي لا يجوز تدب عضو الرقابة فيها .	٥١
٥١	أولا : الاعلاص على الأوراق .	٥١
٥٢	ثانيا : ضبط الخطابات والبرقيات والمطبوعات والطرود .	٥٢
٥٣	ثالثا : الاعلاص على الرسائل .	٥٣
٥٤	رابعا : مراقبة المحادثات السلوكية واللاسلكية .	٥٤
٥٤	خامسا : تسجيل الأحاديث بالوسائل العلمية .	٥٤
١٧ -	تحويل سلطات الضبط القضائي لا يفيد جواز التدب في أعمال التحقيق	٥٥
١٨ -	في تحريك الدعوى الجنائية بناء على تحريات الرقابة الادارية .	٥٦
١٩ -	تصرف الرقابة الادارية في محاضر جمع الاستدلالات .	٥٧
٢٠ -	تصرف النيابة العامة في التهمة .	٥٨
٢١ -	الطبعة القانونية لموافقة رئيس المجلس التنفيذي المتطلبة بالنص .	٥٨

رقم الايداع	١٩٩٢/٥٠١٦
الترقيم الدولى	٩٧٧-١٠٠٠٥٩٢-١



